نشاطات الجمعية
خلال
عام ٢٠١٦

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٦ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٦ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٦ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٦.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

جمعية البنوك تعقد عدة اجتماعات للجنة القانونية في الجمعية لمناقشة مواضيع متنوعة

عقدت جمعية البنوك في الاردن خلال عام ٢٠١٦ مجموعة من الاجتماعات للجنة القانونية في الجمعية، حيث اجتمع ممثلي الدوائر القانونية في البنوك وفي وزارة العدل بتاريخ ٢٤ آب ٢٠١٦ لمناقشة موضوع بدء وزارة العدل بتطبيق خدمة تحويل مبالغ أمانات الدوائر التنفيذية والايجارات إلى حساب أصحاب الحقوق في البنوك.

كما عقد الجمعية اجتماعاً لممثلي الدوائر القانونية في البنوك بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ لمناقشة موضوع العملاء المتعثرين المدرجين على القوائم السوداء في البنوك.

وعقدت الجمعية بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠١٦ اجتماعاً للدوائر المعنية في البنوك لمناقشة مشروع الشراء الالكتروني المتعلق بدائرة اللوازم العامة.

جمعية البنوك تعقد عدة اجتماعات لمناقشة مشروع تعليمات بشأن التدقيق الخارجي للبنوك

عطفاً على تعميم البنك المركزي الأردني رقم (٣٠٥٨/١/١٠) تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ بخصوص طلب ملاحظات البنوك المرخصة على مشروع تعليمات بشأن التدقيق الخارجي للبنوك وتزويد البنك المركزي بها من خلال جمعية البنوك في الأردن.

قامت جمعية البنوك بطلب ملاحظات البنوك على مشروع التعليمات، ومن ثم قامت بتجميع وتوحيد وتبويب تلك الملاحظات، ثم قامت بعقد سلسلة من الاجتماعات خلال عام ٢٠١٦ لرؤساء لجان التدقيق في مجالس إدارات البنوك كان أولها يوم الأحد الموافق ٢٠ آذار ٢٠١٦، والذي تم فيه تشكيل لجنة مصغرة. ثم بعدها قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات للجنة المصغرة لمناقشة ملاحظات البنوك والخروج برأي موحد حول بنود مشروع التعليمات، ومن ثم تم إرسال ملاحظات البنوك النهائية للبنك المركزي الأردني.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة ملاحظات البنوك على مشروع تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

عطفاً على تعميم البنك المركزي الأردني رقم (٤٩١٣/١/١٠) تاريخ ٢٠١٦/٤/٥ بخصوص طلب ملاحظات البنوك المرخصة على

مشروع تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتزويد البنك المركزي بها من خلال جمعية البنوك في الأردن.

قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الاعضاء لطلب ملاحظاتهم على مشروع التعليمات، ثم قامت بتجميع وتوحيد وتبويب تلك الملاحظات، ثم قامت بعقد اجتماعاً للمعنيين في البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٤ لمناقشة الملاحظات الواردة من البنوك والخروج بملاحظات موحدة حول بنود التعليمات، ثم قامت الجمعية بإرسال الملاحظات النهائية للبنوك إلى البنك المركزي الأردني.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً للجنة أمن ومخاطر المعلومات لمناقشة موضوع أمن المعلومات (Cyber security)

قامت جمعية البنوك في الاردن وبالتعاون مع جامعة الحسين بن عبد الله التقنية بعقد اجتماع يوم الاحد الموافق ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦ للجنة أمن ومخاطر المعلومات في مقر جمعية البنوك، وذلك للتباحث حول المتطلبات الضرورية وأهمية عقد دورات الأمن السيبيري ومواضيعها، ومناقشة إمكانيات التعاون في مجال أمن المعلومات (Cyber security) .

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦)

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً ضم المعنيين في البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٦ وذلك لمناقشة معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي سوف يحل مكان المعيار رقم (١٧) اعتباراً من عام ٢٠١٩، وبحث أثر هذا المعيار على القوائم المالية. وتم خلال الاجتماع تقديم عرض مختصر للمعيار الجديد، وأوصى المجتمعون بأن يتم ارسال كتاب لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودعوتهم لاجتماع مع البنوك لمناقشة المعالجة المعيار وكيفية معالجته ضريبياً.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مشروع قانون اعادة تنظيم اعمال التاجر وأحكام الافلاس والتصفية

عقدت جمعية البنوك في الاردن يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ آذار ٢٠١٦ اجتماعاً ضم مؤسسة التمويل الدولية IFC ومدراء الدوائر القانونية والدوائر المختصة في البنوك العاملة في المملكة، وذلك بهدف مناقشة مشروع قانون اعادة تنظيم اعمال التاجر وأحكام الافلاس والتصفية والمعروض على اللجنة القانونية في مجلس النواب الاردني. وتم خلال الاجتماع مناقشة التحديات والنواحي القانونية التي تواجهها البنوك الاردنية في مسائل الاعسار والتصفية. كما تم مناقشة مشروع القانون وإبداء الملاحظات حول مواده ورفعها للجهات المعنية ليتم الأخذ بها لدى مرور القانون في القنوات الدستورية.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة موضوع الكفالات الصادرة عن البنوك والمستفيد منها دائرة الجمارك والتي مضى عليها سنوات طويلة دون إلغاء

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً لمناقشة موضوع الكفالات الصادرة عن البنوك والمستفيد منها دائرة الجمارك والتي مضى عليها سنوات طويلة دون إلغاء وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١٢/١ في مقر الجمعية.

وقد جاء هذا الاجتماع بناءً على طلب من أحد البنوك الاعضاء لطرح موضوع الكفالات الصادرة عن البنوك والمستفيد منها دائرة الجمارك والتي مضى عليها سنوات طويلة دون إلغاء للنقاش بين البنوك الأعضاء والخروج بالتوصيات المناسبة.

وقد انبثق عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة مصغرة لصياغة كتاب يتضمن توصيات البنوك حول الموضوع تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة الجمعية ليصار بعد ذلك إلى مخاطبة الجهات المعنية.

جمعية البنوك تعقد عدة اجتماعات لمتابعة ملاحظات البنوك على اتفاقية تزويد خدمات استعلام ائتماني مع شركة كريف - الأردن

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٤/٥ وذلك لمناقشة النسخة النهائية من اتفاقية تزويد خدمات استعلام ائتماني بين البنوك وبين شركة كريف- الأردن، تمهيداً لتوقيع الاتفاقيات بين الشركة والبنوك التي لم توقع بعد. وحضر الاجتماع ممثلي البنوك الأعضاء وممثلين عن شركة كريف الأردن.

وجاء هذا الاجتماع على خلفية المراسلات السابقة بين الجمعية والشركة، حيث قامت قيام الجمعية بمخاطبة الشركة وتزويدها بملاحظات البنوك بموجب كتاب الجمعية رقم (١٥٤/٤٢) تاريخ ٢٠١٦/٣/٢١، وقامت شركة كريف بالرد على تلك الملاحظات بموجب كتاب الشركة رقم ٢٠١٦/١٠٤ تاريخ ٢٠١٦/٣/٣١.

وقد تمخض الاجتماع عن تشكيل لجنة فنية مصغرة مكونة من سبعة بنوك لمناقشة وبحث تفاصيل موضوع التسعير الوراد في اتفاقية تزويد خدمات الاستعلام الائتماني بين البنوك وبين شركة كريف.

وقامت اللجنة المصغرة بعقد اجتماعها الأول يوم الاحد الموافق ٢٠١٦/٤/١٠ في مقر الجمعية، وتمكنت اللجنة من خلال مناقشتها مع الشركة من التوصل لتسوية بخصوص موضوع التسعير في الاتفاقية.

جمعية البنوك تتابع ملاحظات البنوك على مشروع تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن

عطفاً على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم (٨٠٣٣/٢/٢٣) تاريخ ٢٠١٦/٦/١٢ بخصوص طلب ملاحظات البنوك المرخصة على مشروع تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن وتزويد البنك المركزي بها من خلال جمعية البنوك في الأردن.

قامت الجمعية بتعميم المشروع على البنوك الاعضاء وطلب ملاحظاتهم عليه، ثم قامت الجمعية بتجميع وتوحيد ردود البنوك وإرساله للبنك المركزي الأردني.

ب- الاجتماعات الأخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً مع مراقب عام الشركات لمناقشة مشروع قانون الشركات ٢٠١٦

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً لبحث مشروع قانون الشركات لعام ٢٠١٦، ضم نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن كمال البكري، ومدير عام الجمعية، وعدد من مدراء الدوائر القانونية والمستشارين القانونيين في البنوك العاملة في المملكة، بالإضافة لمراقب عام الشركات الدكتور عمر الزعبي.

وعرض الزعبي أبرز المواد والتعديلات التي تم تضمينها مشروع القانون، مؤكداً أن مراقبة الشركات وإيماناً منها بأهمية تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بدأت بعقد سلسلة حوارات مع القطاع الخاص لاطلاعه على التعديلات الجديدة على مشروع القانون. ومبيناً أن

مشروع القانون اشتمل على مواد مهمة تصب جميعها في مصلحة تطوير القطاع الخاص ودفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى النمو وجذب مزيد من الاستثمارات، وحماية حقوق صغار المساهمين وتسريع الاجراءات التي تخدم تأسيس الشركات وتصفيتها وتعثرها. وقال إن التعديلات شملت رفع رأسمال الشركة المساهمة العامة المصرح به ليصبح ٥ ملايين دينار، وأنه لا يجوز للشركة المساهمة العامة طرح اسهمها للاكتتاب العام إلا بعد مرور سنتين من تاريخ ممارستها للعمل، إلى جانب تفعيل آلية التصويت التراكمي وضرورة وجود عدد من الاعضاء المستقلين في عضوية مجلس الادارة بما لا يقل عن ربع العدد، وفصل منصب رئيس مجلس الادارة عن المدير التنفيذي للشركة. وشملت مواد القانون الجديد شركات الأموال المساهمة الخاصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة ورفع نصاب اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل ليصبح بحضور ١٠٪ كحد أدنى بدلاً من بمن حضر من الشركاء أو المساهمين والمطبق حالياً.

من جانبة عرض نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن كمال البكري عدد من الملاحظات التي أوردتها البنوك حول مسودة القانون، وقال نأمل أن يراعي القانون التشريعات الاخرى التي تحكم عمل البنوك وخاصة قانون البنوك وتعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي وخصوصية البنوك فيما يتعلق بالسرية المصرفية وأضاف ان البنوك طبقت تعليمات الحاكمية منذ ان اصدرها البنك المركزي . كما بين ان البنوك لديها ملاحظات تفصيلية على مواد القانون سيتم تزويد مراقبة الشركات بها.

بدوره، أكد مدير عام الجمعية أهمية الحوار المفتوح حول مواد القانون مشدداً على أن هذا النهج يصب في مصلة الاقتصاد الوطني لاسيما وان تعديلات قانون الشركات طال انتظارها بسبب التغييرات التي طرأت ولم تواكبها التشريعات التي تتعلق في بيئة عمل الشركات المساهمة العامة. ودعا في هذا الصدد إلى الاطلاع على تجارب الدول الأخرى المتعلقة في قانون الشركات لاسيما الدول التي تتشابه فيها الظروف الاقتصادية لأحوال النشاطات الاقتصادية في المملكة.

وتدارس الحضور مواد القانون وملاحظات البنوك حولها، حيث وعد الدكتور الزعبي بأخذ جميع ملاحظات البنوك بعين الاعتبار لدى دراسة تعديلات مواده، وأنه سيتم ادراج ملاحظات البنوك جميعها في مصفوفة الملاحظات التي استقتها دائرة مراقب الشركات وسترفعها لاحقا إلى رئيس الوزراء.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٦ ورش العمل التالية:

ورشة عمل حول معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ (IFRS 9)

عقدت شركة KPMG الأردن وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل حول معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ (IFRS 9) في مقر جمعية البنوك. وحضر الورشة أكثر من ١٣٠ مشارك من كافة البنوك العاملة في الأردن بالإضافة الى البنك المركزي الأردني.

وافتتح ورشة العمل مدير عام جمعية البنوك مشيراً لأهمية المعيار IFRS 9 وأثره الجوهري على القطاع المصرفي. فيما بين الشريك التنفيذي لشركة KPMG الأردن حاتم القواسمي ضرورة قيام البنوك بتحديد أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على البنوك وذلك وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني، ليتم بعد ذلك الانتقال الى المرحلة التالية وهي مرحلة تطبيق معيار IFRS 9 والذي سوف يبدأ اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

وعلى مدى ٣ ساعات قام الشريكان في KPMG بريطانيا جوناثان بينغام وستيفن هول بشرح تفصيلي لمتطلبات المعيار الدولي رقم IFRS 9 وآلية احتساب المخصصات على التسهيلات الممنوحة للعملاء.

ورشة حول تطبيق مايكروماين (Micro Main)

نظمت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مؤسسة Insight Business Solutions ورشة عمل حول تطبيق (Micro Main) وذلك بتاريخ ١٩ تموز ٢٠١٦ في مقر الجمعية، وبمشاركة مجموعة من المختصين في البنوك العاملة في المملكة. ويركز تطبيق (Micro Main) على إدارة الصيانة والخدمات اللوجستية، إضافةً إلى نظام أتمتة المشتريات والمستودعات والأصول الثابتة والأعمال المحاسبية من خلال تطبيق (Microsoft Dynamics AX).

ورشة عمل حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة ديلويت آند توش والبنك المركزي الأردني ورشة عمل حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وذلك يوم الاثنين الموافق ١٣ حزيران ٢٠١٦ في مقر الجمعية. وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك في الأردن بمشاركة الدكتور ماهر الشيخ نائب محافظ البنك المركزي الأردني، إضافة إلى كريم النابلسي الشريك المسؤول لشركة ديلويت في الشرق الأوسط – الأردن، وبحضور عدد من المدراء التنفيذيين ومدراء الدوائر المالية والتسهيلات والمخاطر والامتثال من مختلف البنوك في المملكة. وقال نائب المحافظ إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية أصدر المعيار الدولي للتقارير المالية في التاسع من شهر تموز لعام ٢٠١٤ ليكون واجب التطبيق اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨، ما يدل على حجم الأعمال والتحضيرات التي يجب القيام بها استعدادا لتطبيق المعيار. وأضاف أن إصدار المعيار جاء بناء على توصيات من مجموعة العشرين G٢٠ وكذلك استجابة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية للأزمة المالية العالمية، وما أظهرته من وجود نقاط ضعف جوهرية كان لا بد من العمل على استدراكها وتصويبها، مؤكدا أن من أهم مناطق الضعف تتمثل في منهجية وتوقيت احتساب مخصصات التدني على محفظة الديون والموجودات المالية الخاضعة لاحتساب التدني. وأكد أن الطرق السابقة كانت تتصف بأنها تتطلب بناء مخصصات أقل مما يجب فعلا وبتوقيت متأخر عن التوقيت الصحيح، وأن المعيار الجديد جاء ليعالج هذا الأمر من خلال احتساب المخصصات لتغطي كلا من الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة في المستقبل. وقال إن المعيار الجديد يوصف بأنه ذو نظرة مستقبلية ويستجيب بشكل ديناميكي ومباشر لأية تغيرات تحدث في نوعية الائتمان أو في قدرة الطرف المقابل على سداد التزاماته تجاه البنك. وتوقع نائب المحافظ أن يكون لتطبيق هذا المعيار آثار مهمة على البنوك، تحديدا فيما يتعلق باحتساب مخصصات التدني وعلى مكونات ونسب كفاية رأس المال، ما يتطلب من البنوك وإدارات المخاطر فيها إدخال الآثار المتوقعة للتطبيق ضمن دراسات التخطيط الرأسمالي ودراسات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. مؤكداً أن النجاح في تطبيق المعيار سيتطلب وقتاً وجهداً وتكلفة، وكذلك توفير البيئة الملائمة للتطبيق وتوفير البيانات المناسبة والأنظمة الداخلية لتصنيف الائتمان، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق المعيار على بعض جوانب العمل الأخرى في البنك مثل تطبيقات بازل٢ وبازل ٣. كما أعرب عن أمله أن يساهم تطبيق المعيار الجديد في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في مجال إدارة المخاطر؛ إذ أن المعيار يمثل في مضمونه متطلبات لإدارة المخاطر أكثر من كونه تطبيقا لمتطلبات محاسبية، وهذا بدوره يتطلب وجود هيكل وإجراءات حوكمة سليمة لدى البنوك لضمان تحقيق التطبيق الصحيح للمفاهيم التي تضمنها المعيار. ولفت إلى أن البنك المركزي، ومن منطلق حرصه على الاستمرار بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مؤخراً تعميماً للبنوك العاملة في المملكة حول المعيار ٩، تم بموجبه الطلب من البنوك إعداد خطة واضحة للتطبيق بالإضافة إلى إعداد دراسة للآثار المالية المتوقعة لتطبيق المعيار على كل من البيانات المالية ومكونات ونسب كفاية رأس المال، بالإضافة إلى دراسة توضيح انعكاسات التطبيق على سياسات تسعير المنتجات لدى

البنوك ونموذج الأعمال المطبق لدى كل منها مع توضيح أدوار كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية في كل مرحلة من مراحل التطبيق. وقال أن البنك المركزي سيقوم بمراجعة الدراسات والخطط المعدة من البنوك ومناقشة النتائج مع البنوك ومدققي الحسابات تمهيدا لإصدار التعليمات التي ستحكم تطبيق المعيار في البنوك العاملة في المملكة.

من جانبه أكد مدير عام الجمعية أهمية التزام البنوك في معايير المحاسبة الدولية والتي تنعكس ايجابا على العمليات التشغيلية للبنوك وعلى بيئة الاستثمار بشكل عام في المملكة. وشدد على أهمية التزام البنوك المحلية بتطبيق هذه المعايير وتهيئة الظروف الملائمة لذلك استعدادا لبدء سريانها في مطلع عام ٢٠١٨، منوها إلى أن الوقت وإن كان مريحاً إلا أن أهمية المعيار ٩ تستدعي الاستعداد المبكر لعملية التطبيق.

فيما أشار النابلسي لأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في التمهيد للتوافق مع المعايير المطبقة حاليا والمقبلة وأبرزها بازل ٢ وبازل ٣. وأوضح اهتمام ديلويت في نقل خبراتها وتجاربها والمعارف التي اكتسبتها من عملها على مستوى العالم إلى البنوك في الأردن لتتمكن من مواكبة التطورات في هذا المجال.

وتم تقديم عرض مفصل من قبل شركاء ديلويت المختصين في هذا المجال، قدمه فادي صيداني واعجاز احمد، حول متطلبات المعيار الدولي. كما وتم خلال ورشة العمل مناقشة العديد من المحاور المالية التي تضمنت التطورات والتغيرات على السياسات المحاسبية الخاصة بالاستثمارات، فيما تم التطرق لكيفية تطبيق المعيار (IFRS 9)، وما يتضمنه ذلك من تأثير على القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بقيمة الموجودات المالية والأثر المحتمل لذلك على أداء الشركات والبنوك.

ورشة حول كفاءة الطاقة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مجموعة عزت مرجي ورشة عمل حول تطبيق كفاءة الطاقة في المباني والمؤسسات والمرافق العامة وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ آب ٢٠١٦ في مقر الجمعية. وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك بحضور باسل مرجي مدير عام مجموعة عزت مرجي، وبمشاركة ممثلون عن دوائر الهندسة والصيانة في البنوك العاملة في المملكة. وتم خلال الورشة مناقشة عدد من المواضيع المتصلة بقضايا ترشيد استهلاك الطاقة وفي الاستدامة البيئية، وبكفاءة الطاقة في المباني والتعريف بخدمات قسم كفاءة الطاقة في مجموعة عزت مرجي، كما تم تحليل الاستثمارات المالية لمشروعات كفاءة الطاقة.

ورشة عمل حول ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة

نظمت الشركة الأردنية لضمان القروض بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل تعريفية في مقر الجمعية حول ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة، شارك فيها المدراء المعنيون وموظفو الائتمان وضباط الارتباط في البنوك.

وقال بيان أصدرته الشركة إن الورشة تأتي في إطار الخطة التطويرية للشركة الاردنية لضمان القروض بعد أن اطلقت في اذار الماضي برنامج ضمان المشروعات الصغيرة الناشئة وبهدف ترويج البرنامج بين شركائها. وبحسب البيان، فإن الورشة استهدفت توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة الناشئة ذات القيمة المضافة للاقتصاد مثل الصناعة والخدمات والسياحة، ومعايير التأهل لاستفادة العملاء من هذا البرنامج وكافة الضوابط الائتمانية والترتيبات الاجرائية ذات العلاقة.

وأشارت إلى أن أولويات منح الضمان يتم إعطاؤها إلى المشروعات الريادية والابتكارية خاصة خارج عمان، والتي يملكها ويديرها السيدات والشباب. وحث المدير العام للشركة الدكتور محمد الجعفري البنوك على دعم المبدعين والمبادرين في هذا المجال من باب المسؤولية

الاجتماعية الهادفة، الأمر الذي يساعد في تكوين أسر ومجتمعات منتجة. بدوره، بين مدير عام جمعية البنوك في الأردن أهمية هذه المشروعات في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في ظل ارتفاع معدلات البطالة وجيوب الفقر المتزايدة في المملكة.

٢) الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٦ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

دورة بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية، وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية في غرفة صناعة الزرقاء لموظفي فروع البنوك في المحافظة، بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية، وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"، والتي حاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة وانعقدت خلال الفترة ١٨-٢٠ كانون الثاني ٢٠١٦.

وهدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها، وخصوصا ما يرتبط بالحوالات المصرفية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الالكتروني للأموال والنظم المتعلقة بها واجراءات تطبيقها وممارستها من قبل البنوك وإدارة مخاطرها وأساليب مكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة الأموال المرتبطة بها.

كما هدفت إلى تعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية والامتثال وإدارة العمليات الإلكترونية ودوائر أقسام الحوالات المحلية والخارجية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العمليات المرتبطة بالحوالات الداخلية والخارجية وبين البنوك وما يرتبط بها من متطلبات اجرائية والكترونية وقانونية وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرف المشاركين بكيفية التعامل مع المذكرات والتعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي وتطبيقها والرقابة عليها، وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال الحوالات المصرفية والتعليمات الالكترونية والرقابة والامتثال على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

دورة بعنوان «تقييم الأحتياجات التمويلية للشركات»

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "تقييم الأحتياجات التمويلية للشركات" وذلك خلال الفترة ١٧-٢٠ نيسان ٢٠١٦، مشارك فيها موظفي البنوك العاملين في دوائر التسهيلات الائتمانية للشركات المتوسطة والكبرى، ودوائر تحليل مخاطر ومراجعة الائتمان.

وهدفت الدورة لتعزيز معرفة ومهارة المشاركين في العمل في دوائر التسهيلات التجارية والشركات الكبرى من خلال زيادة قدرات ومهارات المشاركين في تحليل وتقييم التمويلات قصيرة الأجل بما فيها تمويل الاحتياجات التمويلية لدورة النشاط التشغيلية وأساليب تمويلها، وتمويل الأعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والمشتريات الخارجية، وتمويل الذمم المدينة، والتمويل السابق للصادرات، وتمويل العطاءات والمقاولين، وتمويل شركات ووكالات السيارات. إضافة لزيادة قدرات ومهارات المشاركين في تحليل وتقييم التمويلات طويلة الأجل بما في ذلك التمويل الصناعي، والتمويل العقاري. كما هدفت الدورة لتعزيز قدرات المشاركين في مواضيع ذات صلة بمنح التسهيلات الائتمانية ومنها

تقدير المخاطر الائتمانية المرافقة لمنح التسهيلات الائتمانية والتقليل منها، واساليب الرقابة على التسهيلات الائتمانية، وتقييم عناصر الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين، وطرق تسعير القروض، والتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

دورة بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"

عقدت جمعية البنوك برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"، والتي حاضر فيها الخبير القانوني والمصرفي سالم الخزاعلة خلال الفترة ١٨-٢٠ تموز ٢٠١٦، وشارك فيها عدد من موظفي البنوك العاملين في الدوائر المختصة بتنفيذ ومتابعة الحوالات المحلية والخارجية وإدارة العمليات الإلكترونية ودوائر الامتثال والدوائر القانونية.

وتناولت الدورة موضوعات أبرزها النظام الصادر عن البنك المركزي الأردني لتسهيل عمليات نقل الأموال بين المصارف العاملة (نظام التسويات الإجمالي الفوري)، ورموز الغرض من التحويلات المالية (IBAN) وإجراءاته، وتعليمات أوامر التحويل الالكتروني للأموال، ومبادئ إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني. كما تناولت الدورة الأثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

دورة تدريبية حول العمليات البنكية والتجارية الحديثة

عقد المعهد القضائي الأردني بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية حول العمليات البنكية والتجارية الحديثة وذلك خلال الفترة ٢٥-٢٨ أيلول ٢٠١٦، شارك بها عدد من القضاة.

وافتتح الدورة مدير عام المعهد الدكتور ثائر العدوان، ومدير عام جمعية البنوك في الأردن، حيث أشار العدوان إلى أن تنظيم هذه الدورة يأتي ثمرة للتعاون بين المعهد وجمعية البنوك والذي أسست له الاتفاقية التي تم توقيعها بين الطرفين للتعاون في مجال تدريب وتأهيل القضاة في المجالات المتخصصة بالعمليات البنكية، وبما يعود على تسهيل إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا ذات البعد المصرفي والمالي. وأضاف أن أهمية الدورة تأتي من الموضوعات التي ستتناولها وهي التأجير التمويلي والحسابات المصرفية والاعتماد المستندي والمعاملات التجارية الدولية وجرائم الحاسوب، والتي تسهم في توفير معرفة لدى القضاة الذين يتعاملون مع هذا النوع من القضايا. وأعرب عن أمله أن يتم عرض قضايا عملية في هذه الموضوعات، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمقارنة النصوص القانونية المحلية مع الدولية، وذلك في ظل قرارات المحاكم الأردنية بتغليب النص الدولي على المحلي، وهو ما يؤكد مصداقية الحكومة الأردنية في تطبيق القوانين الدولية. داعياً أن يكون لدى القاضي حداً أدنى من المعلومات حول القضايا المالية والمصرفية ليتمكن من إدارة القضية وسؤال ومناقشة الخبراء. كما دعا العدوان إلى استمرار التعاون بين المعهد وجمعية البنوك وذلك للوصول إلى العدالة بأبهى صورها. وقال أن هذه الدورة تأتي استمراراً للدورات التي بدأت في العقبة تنفيذا لخطة المعهد في تطوير مهارات القضاة واكسابهم الخبرات المتخصصة لتسهيل وتسريع إجراءات التقاضي.

بدوره أكد مدير عام جمعية البنوك على أهمية تمكين القضاة وتوفير المعلومات الاساسية حول العمليات المصرفية والمالية لتعزيز العدالة والوصول إلى قضاء مصرفي متخصص، وهو من الأهداف التي تسعى الجمعية لها ضمن خطتها الاستراتيجية. وقال إن هذه الدورات التي، بدأت في العقبة، هي باكورة العمل المشترك بين الجمعية والمعهد الذي يتميز بخبرة ومعرفة واسعة في مجال التدريب المتخصص للقضاة. وأعرب عن ان يتفاعل القضاة مع المدربين وطرح قضايا عملية يواجهونها في المحاكم، حتى نصل إلى فهم أكبر ينعكس على إدارة الدعاوى،

ولضمان أن يكون القضاة مطلعين على القضايا المصرفية والمالية وبالتالي البت في هذا النوع من القضايا بالسرعة المناسبة.

محاضرة تعريفية بنظام قياس تطوير جودة الخدمات المصرفية SERVSCORE

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة التفوق للاستشارات الادارية محاضرة تعريفية بنظام قياس تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك SERVSCORE، وذلك يوم الاحد الموافق ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ في مقر الجمعية.

وأكد المشاركون في الجلسة أن التطوير المستمر للمؤسسات المالية يعتمد على قدرة المؤسسة على تقديم اعلى جودة لعملائها وبناء علاقات وثيقة معهم.

وتأتي أهمية هذه المحاضرة في ظل أجواء المنافسة بين البنوك في آلية تقديم الخدمة للعملاء وابتكار منتجات بنكية متخصصة تضمن الوصول الى نسبة رضى مرتفعة من قبلهم، حيث يعد نموذج SERVSCORE أحد أفضل الأساليب العالمية لجمع المعلومات حول توقعات وآراء العملاء، لأنه يستخدم لتقييم الفروقات بين التوقعات والآراء الفعلية للعملاء وتحديد أنواع فجوات جودة الخدمة، ومن ثم تقديم اقتراحات وحلول للبنوك تشمل الكوادر البشرية، الإجراءات والعمليات والأنظمة، والتكنولوجيا المستخدمة في البنوك بهدف الارتقاء بخدمة العملاء إلى أعلى مستوى.

وقد أكد المشاركون في المحاضرة على أهمية أن تولي المؤسسات المالية اهتماما أكبر بجودة خدمة العميل وذلك لضمان تنافسيتها في بيئة السوق المتغيرة.

٣) الندوات والملتقيات والمنتديات:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٦ الندوات والملتقيات والمنتديات التالية:

ندوة بعنوان «معايير التقارير المشتركة: التحديات والحلول المقترحة»

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة أوبيس الكندية يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أيلول ٢٠١٦ ندوة بعنوان "معايير التقارير المشتركة: التحديات والحلول المقترحة" والتي تتعلق بمعايير التبادل التلقائي للمعلومات المالية بين الدول، والذي اطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل المعلومات فيما بينها عن المواطنين والشركات والمنظمات الاجنبية المقيمة في بلدانها لأغراض احتساب الضريبة عليهم لصالح حكومات بلدانها. وحضر الندوة عدد من مدراء الامتثال، ومدراء تقنية المعلومات، ومدراء المخاطر، والمدراء الماليين، ومدراء التدقيق الداخلي، في البنوك إلى جانب ممثلي عدد من المؤسسات الرسمية. واستهدفت الندوة رفع الوعي المؤسسي لدى البنوك والمؤسسات المالية خصوصاً وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول متطلبات هذه المعايير وأهمية الانضمام إلى تطبيقها لاسيما وأن ١٠٤ دول انضمت لهذه المعايير.

وقال مدير عام الجمعية خلال افتتاحه للندوة أن أهمية معايير التبادل التلقائي للمعلومات تكمن في متابعة الدولة لمواطنيها المقيمين خارج البلاد أو الذين لديهم حسابات خارجية لأغراض مالية. مشدداً على ضرورة التهيئة لتطبيق هذه المعايير برفع الوعي لدى الشركاء، من بنوك ومؤسسات رسمية، لاسيما أن هذه المعايير جاءت من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد صدور قانون الامتثال للضريبة على الحسابات الأميركية (فاتكا) ووقع عليها ما يزيد على ١٠٠ دولة. كما أكد أن الهدف من تطبيق معايير التبادل التلقائي للمعلومات هو زيادة نسبة الشفافية والتعاون بين المؤسسات المالية في مختلف انحاء العالم، حيث تتضمن إصدار شهادات تلقائيا بالإضافة الى اجراء العناية اللازمة التي يجب اتباعها من قبل البنوك والمؤسسات المالية للتعرف على الحسابات المطلوب الإبلاغ عنها. وقال إن تنظيم هذه الندوة جاء لنشر الوعي بهذه المعايير والمتطلبات الجديدة التي اصبحت أهم دول العالم تطبقها وباتت تهم المؤسسات المالية مثلما تهم القطاع المصرفي.

وأكد أن تطبيق معايير التبادل التلقائي للمعلومات يتطلب ان توقع الحكومة، ممثلة بوزارة المالية، مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بدورها، قالت مديرة المبيعات في شركة أوبيس الكندية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سلام موسى، إن إصدار قانون معايير لمتابعة حركة الأموال لمواطني الدول يأتي لتمكين الدول من مكافحة التهرب الضريبي، الأمر الذي يتطلب أن يكون لدى الدولة معرفة تامة بالقوانين والانظمة المحلية. وأضافت، ان أول تقرير سيتم إصداره حول التبادل التلقائي للمعلومات المالية سيتم في شهر كانون الثاني من العام المقبل، وهو ما يلزم المؤسسات المالية في الدول الموقعة لاتفاقيات التبادل بتوفير هذه المعلومات سواء عن الأفراد أم عن الشركات التي يقيم صاحبها في دولة ويمتلكها في دولة أخرى.

وأشارت إلى مجموعة من المتطلبات للتبليغ عن اشخاص من دولة ويملكون حسابات في دولة ثانية أو يقيمون في دولة أخرى غير دولتهم ويملكون حسابات في دولتهم، والتي على بنوك الدولة التي توقع على هذه المعايير أن تلتزم بها وتوفرها للمؤسسة الرسمية التي تتولى الابلاغ وتلقي البلا غات عن هذه الحسابات. وقالت أنه بعد أن توقع الحكومة على تنفيذ هذه المعايير فإن بنوكها تكون ملزمة بتوفير المعلومات وتصبح من مسؤولية الحكومات مراقبة البنوك في تطبيق هذه المعايير.

بدوره، استعرض مدير تطوير المنتجات في أوبيس شروط ومعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي للمعلومات من مرحلة جمع المعلومات ونشر البيانات ضمن التقارير المالية التي تتطلبها عملية مراقبة الحسابات والتهرب من دفع الضرائب المستحقة.

يذكر أن عدداً من الدول العربية وقعت مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تطبيق معايير التبادل التلقائي للمعلومات المالية منها لبنان والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وعُمان.

د. نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي وتقر موازنتها للعام ٢٠١٦

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي لأعضاء الجمعية يوم الاثنين الموافق ١٤ آذار ٢٠١٦ برئاسة رئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة، وبحضور ممثلي البنوك الأعضاء. وقد أقرت الهيئة العامة في الاجتماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية للعام الماضي، كما صادقت الهيئة على الحسابات الختامية للجمعية والموازنة التقديرية للعام الحالي ٢٠١٦.

اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق ١٢ نيسان ٢٠١٦ اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية في مبنى الجمعية، بحضور الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك العاملة في الأردن.

وقد كرمت جمعية البنوك خلال اللقاء محافظ البنك المركزي ورؤساء جمعية البنوك السابقين: الدكتور ميشيل مارتو، ومروان عوض، وباسم خليل السالم، على الجهود التي بذلوها خلال رئاستهم لمجلس إدارة الجمعية في الدورات السابقة.

وقال محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز أن الاقتصاد الوطني تجاوز تداعيات الصدمات الخارجية الأصعب في هذه المرحلة، وأن بمقدوره العودة إلى مسيرة التعافي في معدلات النمو التي حققها في سنوات ما بعد الازمة المالية العالمية وخاصة على المدى المتوسط. وأضاف أن هذه النظرة الإيجابية للاقتصاد الوطني تشاركنا بها تماماً مؤسسات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، مشيراً إلى أن الصندوق أنهى زيارة للمملكة لمناقشة البرنامج الوطني الجديد للإصلاح، حيث قدر النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٦ بحوالي ٣٪، مستنداً في ذلك إلى توقع تباطؤ زخم التراجع الذي شهدته بعض مؤشرات القطاع الخارجي وتحسن بعضها.

وأكد المحافظ ان الأردن يواجه الصدمة الجديدة، المتمثلة بتدهور الوضع الأمني في سوريا والعراق وتداعياته الاقتصادية على المملكة، بموقف أفضل بكثير من موقف الاقتصاد خلال الصدمة السابقة، مشيراً إلى أن مستوى عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وخسائر قطاع الطاقة حالياً أقل كثيراً من السابق. وبين أن احتياطيات البنك المركزي بلغت مستويات مريحة جداً، وهو ما انعكس على مؤشرات سوقية مهمة، حيث بلغ معدل الدولرة ١٧٪ مقارنةً مع ٢٤,٨٪ في عام ٢٠١٢، ويبلغ سعر فائدة السندات الحكومية لخمس سنوات ٤,١٢٣٪ مقارنةً مع ٧,٧٥٠٪ في نهاية عام ٢٠١٢، كما يبلغ العائد على سندات الحكومة الدولارية التي أصدرت العام الماضي ٥,٣٪ مقارنةً مع ٦,٣٪ عند إصدارها.

وقال فريز أن انخفاض أسعار النفط وأسعار الفائدة بشكل عام سيساهم في تعزيز الطلب المحلي وتعويض جزء من انخفاض الطلب الخارجي، وانخفاض كلفة خدمة الدين بشكل ملموس، مضيفاً أن هناك إدراكاً متزايداً على المستوى العالمي لدور الأردن المحوري في المنطقة، ومن المتوقع أن يترجم في تعزيز الدعم الذي يتلقاه الأردن، وهو ما يؤكده مؤتمر المانحين في لندن ومخرجاته التي تتجاوز المساعدات المالية لإمكانية فتح أسواق الاتحاد الاوروبي. كما أشار المحافظ إلى أن مشاورات الأردن مع صندوق النقد الدولي وصلت لمراحل متقدمة للدخول في برنامج جديد يركز على الإصلاحات الهيكلية المحفزة للنمو وتخفيض المديونية، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تجاوز تبعات هذه الصدمات الخارجية الجديدة. وأضاف ان المنطقة ما زالت تعيش منذ بضع سنوات حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وشهدت بعض الدول المجاورة صراعات عسكرية امتدت تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى العديد من الدول داخل وخارج المنطقة، ومن بينها الأردن، وهو ما أثر سلبا على كلفة مستوردات الطاقة منذ بداية الربيع العربي وعلى السياحة والاستثمار الأجنبي والصادرات، وهذه التحديات أدت إلى واقع اقتصادي صعب من حيث عجز الموازنة وخسائر شركة الكهرباء وارتفاع تكلفة خدمة الدين وانخفاض احتياطيات المملكة والسيولة في الجهاز المصرفي، ورافق ذلك ارتفاع الديون غير العاملة في الجهاز المصرفي، وهو ما واجهه الأردن بكفاءة واقتدار ضمن البرنامج الوطني للإصلاح ٢٠١٢-٢٠١٥.

وقال المحافظ أن نتائج البرنامج أثمرت عن بدء الاقتصاد الأردني بالتعافي من الضغوطات الحادة التي تعرض لها منذ عام ٢٠١٠ ووصلت ذروتها في عام ٢٠١٢ في أعقاب الازمة المالية العالمية وارتفاع أسعار النفط والانقطاعات المتكررة للغاز المصري، والذي تزامن مع تداعيات الربيع العربي وبدء تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، وسجلت معظم المؤشرات الاقتصادية تحسناً في أدائها، حيث انخفض عجز الموازنة الى ٢,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٤، وتم معالجة خسائر شركة الكهرباء بشكل ملموس، كما تراجعت معدلات التضخم، وعجز الحساب الجاري ليصل الى ٧,٣٪ من الناتج. مشيراً إلى الدور الكبير للجهاز المصرفي في تجاوز تلك المرحلة بحصافة إدارته وتعاونه لتجاوز تلك التحديّات، وكان أداء المملكة محط تقدير المؤسسات الدولية الاقتصادية والمجتمع الدولي، لأنه ليس من السهل إجراء إصلاحات كبيرة في ظل البيئة التي عاشها الأردن خلال تلك الفترة.

وأكد فريز أنه منذ عام ٢٠١٥ بدأ الاقتصاد الأردني يواجه موجة جديدة من الصدمات الخارجية، حيث شهدت المنطقة وبعض دول الجوار، وخصوصاً العراق وسوريا، مزيداً من التدهور والانفلات في أوضاعها الأمنية أدى إلى إغلاق شبه كامل لطرق تجارة المملكة المنتهية في هاتين الدولتين أو المارة عبرهما إلى دول أخرى مثل تركيا ولبنان ودول الاتحاد الاوروبي. وكشف أن التوقعات كانت تشير منذ البداية إلى أن عام ٢٠١٥ سيكون عاماً صعباً على الاقتصاد الوطني حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى ٢,٤٪ انعكاسا للتراجع في الصادرات الوطنية ومقبوضات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن الأردن تأثر بشكل ملموس بتبعيات تراجع أسعار النفط العالمية والدول المنتجة وهو ما أثر على الصادرات وحوالات العاملين والدخل السياحي، وانعكست هذه التطورات على تراجع الصادرات بنسبة ٧,١٪، وتباطؤ

نمو حوالات العاملين الى ١,٥٪ وعدم تحقيق المستوى المنشود من عجز الموازنة لعام ٢٠١٥، منوهاً إلى ان التراجع في الصادرات وحوالات العاملين استمر في أول شهرين من العام الحالي. وأضاف أن الناحية الإيجابية التي تمخضت عن انخفاض اسعار النفط وإنجاز ميناء الغاز ومشاريع الطاقة المتجددة هي خفض فاتورة الطاقة بشكل ملموس لتبلغ حوالي ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٢١,٤٪ في ٢٠١٢.

وحول أولويات الإصلاح في السنوات الثلاث المقبلة، أكد الدكتور فريز أن الأولوية تركز على التصدي لمشكلة المديونية وأعباء خدمة الدين وإجراء إصلاحات هيكلية تحفز النمو وتساعد على تجاوز مشكلتي الفقر والبطالة. وقال إنه ورغم اجراءات الضبط المالي والإصلاحات في مجال الطاقة التي تم إنجازها، نحتاج إلى التأكيد على استدامة واستمرارية الدين العام، ومواجهة الاحتياجات التمويلية، من خلال استكمال منظومة الاصلاحات المالية، وقطاع الطاقة، ومواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحفيز النمو الاقتصادي، وخصوصا في مجال تحسين مناخ الاستثمار، وعدم الإفراط بالتوسع في الانفاق عبر المزيد من الاقتراض. وأشار إلى أن الحكومة ماضية في تنفيذ المزيد من السياسات والإصلاحات الهيكليّة الهادفة إلى المحافظة على ما تحقق، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، لتعزيز فرص العمل وبيئة الاستثمار وتشجيع الصادرات ورفع معدل المشاركة الاقتصادية، وخصوصاً للمرأة، وتحقيق المزيد من المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل وتعزيز بيئة الأعمال، ضمن إطار برنامج إصلاح وطني جديد، من المتوقع أن يتم دعمه من قبل المؤسسات الدولية والمانحين وخاصة صندوق النقد الدولي أواسط هذا العام. وأعرب عن أمله بأن يسهم البرنامج في إعطاء زخم إضافي للنشاط الاقتصادي بعد نجاح البرنامج الماضي الذي انتهى في شهر آب ٢٠١٥، في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإنجاز إصلاحات مهمة في قطاع الطاقة ومالية الحكومة.

وقال المحافظ أن مسيرة الجهاز المصرفي في المملكة ناجحة وتستحق الإشادة، وذلك بفضل الإدارة الحصيفة في الجهاز المصرفي، وامتثال البنوك لتعليمات البنك المركزي ولأفضل الممارسات والمعايير الرقابية والمحاسبية الدولية، ولما تمتلكه البنوك من خبرات وتجارب متميزة وسياسات فعّالة في ادارة المخاطر، أسهمت في تعزيز قوة ومتانة أوضاعها المالية، والارتقاء بقدرتها على امتصاص أي صدمات غير مواتية في بيئة العمل المصرفي والاقتصاد الكلي. ورغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة في عام ٢٠١٥، فقد بقي القطاع المالي والمصرفي ركيزة أساسية وعاملاً مهماً في الحفاظ على استقرار الأداء الاقتصادي الكلي، وأضطلع بالدور الأهم في قيادة دفة النمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي والتي تجاوزت ٢٠٪ من معدل النمو المتحقق خلال عام ٢٠١٥.وبين أنه رغم الإنجازات، فإن مسيرة التطوير وتعزيز متانة الجهاز المصرفي يجب أن تستمر خصوصاً في ظل ما تمر به المنطقة من ظروف عدم استقرار، ويأتي في أولويات ذلك تعزيز الحوكمة كثقافة في الجهاز المصرفي لضمان تضافر عقول وخبرات جميع الأطراف لاتخاذ القرارات المناسبة واستثمار الفرص المتاحة وإدارة المخاطر في بيئة صحية من المسؤولية والمساءلة والشفافية.

ولفت فريز إلى أن البنوك قامت بالعديد من الاجراءات الرامية الى تطوير سياساتها الداخلية وتعزيز أنظمة الربط والرقابة الداخلية، ومواصلة التركيز على إدارات المخاطر لديها، فضلا عن تعزيز اوضاع الامتثال لديها. وأشار إلى بعض الجوانب التي تستدعي المزيد من العمل من جانب البنوك لمعالجة اية ثغرات قائمة في المنظومة الرقابية الداخلية، خاصة في ظل المتطلبات الدولية المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتبعات الالتزام بها. وقال إن البنك المركزي تبنى هدف الاستقرار المالي جنباً إلى جنب مع هدف الاستقرار النقدي، وشرع في تعزيز وتطوير اركان الاستقرار المالي من خلال مراجعة شاملة لمنظومة التشريعات الناظمة للعمل المصرفي، ووضع الأسس الكفيلة بتطبيق تعليمات بازل ٣، وايجاد بنية تحتية آمنه وكفؤة لنظام المدفوعات الوطني، والدفع والتسويات في المملكة، ووضع الأطر القانونية الشاملة وبما يكفل حماية المستهلك المالي، ونشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، بهدف تعزيز الاشتمال المالي.

وأضاف أن البنك المركزي يعول الكثير على شركة الاستعلام الائتماني في لعب دور لتحسين فرص الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب، داعيا البنوك إلى إيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحق في قراراتها التمويلية، وفقا للضوابط والسياسات الاقراضية المطبقة.

وعلى صعيد السياسة النقدية، أكد محافظ البنك المركزي الالتزام الثابت بالمحافظة على أسس الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك نظام الصرف الثابت للدينار مع الدولار الأميركي وإيجاد هيكل ملائم لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفية، وتهيئة السبل والشروط الكفيلة بزيادة فعالية هذه السياسة وتحسين كفاءتها ومواصلة تطوير أدواتها، خاصة في ظل التغيرات الجوهرية التي أصابت عمل البنوك المركزية العالمية واساليب تدخلها وتنفيذها للسياسات النقدية في السنوات الأخيرة والتي هي محط دراستنا ومتابعتنا المستمرة.

من جانبه أستعرض موسى شحادة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، أبرز انجازات الجمعية في عام ٢٠١٥، بما في ذلك المواضيع المطروحة من قبل البنوك الاعضاء والتي أسفرت عن الخروج بتوصيات تم مناقشتها من قبل مجلس الإدارة ومخاطبة البنوك الاعضاء والجهات ذات العلاقة بشأنها. كما بين شحادة أن الجمعية قامت بتنظيم مجموعة من المحاضرات والدورات التدريبية المتخصصة لموظفي البنوك، إضافة لتنظيم ورش عمل تناولت مواضيع متنوعة مثل التسويات خارج المحاكم والحاكمية المؤسسية، فضلاً عن تنظيم الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية، وحلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءتها.

وأشار شحادة إلى إطلاق الجمعية في عام ٢٠١٥ للخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، والتي جاءت لتعكس رؤية ورسالة الجمعية، وأهدافها الأساسية المحددة في نظامها الداخلي. وقال إن عام ٢٠١٥ كان حافلا بالعديد من المبادرات التي أطلقتها الجمعية بالتعاون مع البنوك الأعضاء، حيث تم إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية والذي تضمن ٥٢ منحة دراسية موزعة على ألوية المملكة، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية البنوك في الأردن ومجموعة طلال أبو غزالة وذلك للاستفادة من الأجهزة الفائضة عن حاجة البنوك، بحيث تقوم مجموعة طلال أبو غزالة بجمع الحواسيب القديمة من البنوك وإعادة تأهيلها لجعلها صالحة للاستخدام ليتم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية في المناطق الاقل حظاً.

وأكد أن الجمعية أطلقت في عام ٢٠١٥ مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ووقعت الجمعية مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني للتعاون في مجال التدريب وعقد ورش عمل متخصصة للقضاة في النواحي المصرفية، وهو ما من شأنه المساهمة في تسريع البت في القضايا المتعلقة بالبنوك، إلى جانب دور الجمعية لتوقيع اتفاقيات بين ضريبة الدخل والبنوك الأعضاء لتنفيذ عمليات الحجز وفك الحجز الكترونياً. وثمن شحادة النهج التشاركي والشفاف للبنك المركزي والذي يتيح الفرصة للبنوك لإبداء وجهة نظرها في كل مشاريع الأنظمة والتعليمات والقوانين ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

جمعية البنوك ترفع راية الثورة العربية الكبرى

ضمن احتفالات الجمعية بعيد الاستقلال والذكرى المئوية لانطلاق الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦، قامت جمعية البنوك في الأردن برفع راية الثورة العربية الكبرى أمام مبنى إدارة الجمعية. وقال مدير عام الجمعية أن الاحتفال بمناسبة رفع راية الثورة يأتي تأكيداً على ثوابت وقيم الثورة واستمراريتها والتي أرست القواعد التي بناها الهاشميون منذ فجر الثورة على الظلم والطغيان، ورسخت قيم الحرية والعدالة والحياة الفضلى. وأعرب عن اعتزاز البنوك برفع راية الحق والفداء، مقدماً التهاني لجلالة الملك عبدالله الثاني بهذه المناسبة الوطنية. واوضح أن البنوك تعمل على ترجمة قيم الثورة بتعزيز دورها الوطني من خلال خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام.

جمعية البنوك في الأردن تنضم لمبادرة التمويل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) كمؤسسة داعمة

قامت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠١٦ بالانضمام لمبادرة التمويل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) كمؤسسة داعمة، ولتصبح الجمعية بذلك ثاني جمعية بنوك في المنطقة تنضم للبرنامج كمؤسسة داعمة.

وتسعى الجمعية، والتي تضم في عضويتها ٢٥ بنكاً عاملاً في الأردن، لتطوير العمل المصرفي في المملكة ولتلعب دوراً فعالاً في دفع التنمية المستدامة في القطاع المصرفي الأردني. كما أن أحد الأهداف الجمعية هو المساعدة في بناء قطاع مصرفي مستدام يمكن أن يدفع الاقتصاد الأردني نحو المزيد من التنمية المستدامة.

ومن خلال انضمام الجمعية كمؤسسة داعمة في مبادرة التمويل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الجمعية ستعمل جنباً إلى جنب مع أمانة المبادرة لتعزيز مفهوم التمويل المستدام في القطاع المصرفي الأردني، وللمساهمة في اعتماد وتنفيذ ممارسات الاستدامة في الصناعة المصرفية.

يذكر في هذا الصدد أن جمعية البنوك في الأردن وضمن تنفيذها لخطتها الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠١٧ قامت بإصدار «تقرير الاستدامة للقطاع المصرفي في الاردن» في عام ٢٠١٦، والذي سلط الضوء على قصص النجاح والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي الأردني في تحقيق الاستدامة، كما يقدم التقرير مجموعة من التوصيات لتحسين ممارسات الاستدامة في البنوك.

جمعية البنوك تصدر دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي

انطلاقاً من رؤية ورسالة جمعية البنوك في الأردن، ونظراً للأهمية الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، فقد ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد هذه الدراسة بالاعتماد على أسلوب المسح الشامل من خلال تصميم استبيان خاص بالبنوك التجارية واستبيان خاص بالبنوك الإسلامية.

وقد جاءت الدراسة مقسمة إلى خمسة أجزاء رئيسية، حيث تضمن الجزء الأول على مقدمة تبين أهداف الدراسة وأسلوبها والعينة التي اعتمدت عليها. وتناول الجزء الثاني لمحة عن القطاع المصرفي الأردني من حيث الهيكل والانتشار الجغرافي والخصائص والعمق المالي، إضافة لاستعراض دور البنوك في الاقتصاد الأردني.

أما الجزء الثالث من الدراسة فألقى الضوء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من حيث التعريف، ومن حيث الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بتلك الشركات.

وتناول الجزء الرابع من الدراسة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال بحث مجموعة من النواحي المتعلقة بوجود وحدات ودوائر وموظفين متخصصين في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأهم أنواع التمويلات، وتكاليف التمويل، ومستويات طلبات التمويل المقبولة والمرفوضة مع بيان أهم أسباب الرفض، والحجم النسبي لمحفظة التمويلات، وأهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك، ومدى ملائمة برامج ضمان القروض لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لاستعراض أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي لتعزيز التمويل الموجه لهذا القطاع، واستخلاص أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزء الخامس والأخير، فاستعرض أهم من الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضمن على توصيات خاصة بالبنوك، وتوصيات خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

جمعية البنوك تصدر دراسة حول دور البنوك ومؤسسات التمويل في التمكين الاقتصادي للمرأة - حالة الأردن

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة أعدها مدير عام الجمعية بعنوان "دور البنوك ومؤسسات التمويل في التمكين الاقتصادي

للمرأة: حالة الأردن".

حيث تناولت الدراسة مفهوم تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وواقع التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما بحثت الدراسة في أهم العوائق والتحديات التي تواجه المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء في المنطقة، مع التركيز على دور البنوك والمؤسسات المالية في الأردن في التمكين الاقتصادي للمرأة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني خارطة طريق واضحة المعالم لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة ونسبة المشاركة الاقتصادية لها، بإجراء إصلاحات في السياسات والتشريعات ذات العلاقة، وإزالة العوائق والتحديات التي تواجه النساء صاحبات الأعمال، وتعزيز الشمول المالي، وتبني السياسات الاقتصادية الداعمة للمرأة ليس فقط في الأردن بل في الدول العربية جميعاً.

كما أوصت بضرورة توفير فرص العمل الكريمة للنساء، وانتهاج سياسات عملية لتوفير خيارات مناسبة لرعاية أطفال المرأة العاملة، إضافة إلى جعل ظروف العمل مناسبة أكثر للنساء اللواتي لديهن أطفال؛ مثل اتباع مواعيد عمل مرنة أو بساعات أقل، وتمكين المرأة من انجاز بعض الأعمال في المنزل لمساعدتها في التوفيق بين مسؤوليات الأسرة ومسؤوليات العمل.

ودعت الدراسة إلى توفير بيئة ممكنة للنساء صاحبات الأعمال، تقوم على المساواة بين الجنسين، ودعم وتعزيز قدرات المؤسسات العاملة في مجال تطوير المشاريع النسائية والمساواة بين الجنسين، وتطوير الأدوات وخدمات الدعم المقدمة للمشاريع النسائية، إضافة لتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء.

وعلى المستوى الوطني، دعت الدراسة إلى قيام البنوك في الأردن بتطوير المزيد من المنتجات والخدمات الموجهة للنساء، وتعميم تجربة صندوق المرأة والاستفادة منها بهدف تأسيس المزيد من المؤسسات المالية التي تستهدف تقديم التمويل المناسب للمرأة، إلى جانب اتخاذ التدابير الهادفة لإنشاء برامج وصناديق توفر التمويل للشركات النسائية الناشئة بدون ضمانات، وتطوير آليات التمويل المتوفرة لتتضمن منتجات خلاقّة مثل رأس المال المغامر.

جمعية البنوك تصدر تقرير الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan

انطلاقاً من رؤية ورسالة وأهداف جمعية البنوك في الأردن، وحرصاً من الجمعية على تنفيذ خطتها الاستراتيجية وأهدافها التشغيلية والمقرة من قبل مجلس الإدارة، قامت جمعية البنوك بإصدار "تقرير الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan" والتي أعدتها مؤسسة سكيما SCEMA لصالح جمعية البنوك في الأردن باللغتين العربية والانجليزية.

ويعتبر هذا التقرير الأول من نوعه على مستوى المملكة والذي يهدف لتقييم جهود الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني من خلال مراجعة أنشطة الاستدامة الكلية للبنوك، ورصد التغييرات الإيجابية التي حققها القطاع المصرفي الأردني على صعيد الاستدامة، وذلك بالاعتماد على استبيان الكتروني تم توزيعه على البنوك الأعضاء، إضافة لمراجعة المعلومات المعلنة من البنوك وخصوصاً التقارير المالية وتقارير الاستدامة.

جمعية البنوك تصدر دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن

قامت جمعية البنوك في الأردن بإصدار دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن لعام ٢٠١٦، والذي جاء ليتضمن تحديثاً على دليل الخدمات الذي أصدرته الجمعية سابقاً.

وتضمن الدليل على معلومات مفصلة وشاملة عن مختلف الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية العاملة في الأردن، مصنفةً حسب الخدمة والبنك الذي يقدمها، ووصف عام عن الخدمة، إضافة لاسم مزود الخدمة.

جمعية البنوك تشارك في منتدى الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي

شاركت جمعية البنوك في منتدى الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي والذي نظمه اتحاد المصارف العربية برعاية البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة ١٨-١٩ تشرين الاول ٢٠١٦. وشارك في أعمال المنتدى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الاستثمار الدكتور جواد العناني، ومحافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، ورئيس جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة، بالإضافة إلى مصرفيون وخبراء يمثلون ١١ دوله عربية هي الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين والعراق ومصر والسودان والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت.

وركز المنتدى على أهمية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، ودور المصارف الإسلامية ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تعميم الخدمات المالية، ودور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك.

وقد تخلل حفل الافتتاح إعلان الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن منح جائزة "الرؤية القيادية لعام ٢٠١٦" لمحافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، تقديرا لجهوده الفاعلة في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، والارتقاء بأداء القطاع المصرفي الأردني إلى مستويات عالمية.

وأشار البيان الذي صدر عن المنتدى في ختام أعماله إلى أن توفير البنية المالية التحتية يتم من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم وتعزز من الشمول المالي، مع التأكيد على أهمية تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخصوصاً الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

جمعية البنوك تشارك في ورشة عمل حول تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودور البنوك ومؤسسات ضمان القروض

شاركت جمعية البنوك في الأردن في ورشة العمل التي نظمتها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حول تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودور البنوك ومؤسسات ضمان القروض، والتي انعقدت برعاية نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور جواد العناني، وبالتعاون مع مشروع تحسين بيئة الأعمال في جنوب حوض المتوسط الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتنمية وجمعية البنوك في الأردن.

وحدد المهندس بشير السلايطة مدير دعم السياسات في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ثلاث أولويات الأولى هي ضرورة الاسراع بوضع قانون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحدد ويعرف هذا النوع من المشروعات بالإضافة إلى الحاضنات والمسرعات وإعطائها

مزايا تحفيزية، مع ضرورة التركيز على المشروعات ذات القيمة المضافة العالية والابداعية ذات فرص النمو السريع، وتناولت الأولوية الثانية تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المساعدة الفنية الخاصة بالحصول على التمويل من خلال بناء قدرات وتدريب أصحاب المشروعات الناشئة والصغيرة على ادارة الجوانب المالية لمشاريعهم وشركاتهم، بالإضافة لتجسير الفجوة في الاتصال بين المؤسسات المالية والمصرفية واصحاب هذه المشروعات، بينما تضمنت الأولوية الثالثة على ضرورة إنشاء نافذة واحدة (one-Stop-Shop) تقدم المعلومات والمشورة بخصوص البرامج والأدوات والمنتجات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية والصناديق والحاضنات والمسرعات لأصحاب المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

من جانبه قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وذلك من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل، وأن هذه الشركات تعد من أكثر أنواع الشركات انتشاراً في الأردن حيث يشكل عددها نحو ٩٨٪ من إجمالي الشركات المسجلة، ولها إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي التوظيف. كما أشار مدير عام الجمعية إلى أهم التحديات التي تواجه هذه الشركات والتي قد تشكل عائقا أمام تطورها ونموها وزيادة عددها، والتي تتمثل في صعوبة الوصول إلى التمويل بشكل عام، والتمويل المصرفي على وجه الخصوص. وأكد أن مشروع تحسين بيئة الأعمال في جنوب حوض البحر المتوسط المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لجنوب أوروبا وتشمل ١٠ دول بما فيها الأردن ومصر والجزائر ولبنان والمغرب وتونس، يهدف إلى تسريع نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وتتماشى مع أفضل الممارسات في الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن المشروع أعد في العام الماضي دراسة لتقييم السياسات الأردنية الهادفة لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للتمويل، تضمنت تعريف للأدوات القائمة التي تساعد في الوصول للتمويل والتي تشمل القروض والتسهيلات المصرفية، وصناديق الضمان وآليات المشاركة في المخاطر، والأسهم الخاصة ورأس المال المغامر، والتأجير التمويل الإسلامي، والتمويل الميكروي والتمويل المبتكر، والأدوات الأخرى. وبين أن الدراسة توصلت إلى أن الوصول للتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يعتبر قضية إشكالية بسبب وجود العديد من الأسباب مثل نقص الضمانات والكفلاء، ونقص الوعي، ونقص القدرات والكفاءات الإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

وفي ذات السياق، أشار مدير عام الجمعية إلى الدراسة التي أعدتها جمعية البنوك حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي أظهرت أهمية زيادة التعاون بين الجهات المحلية والدولية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوفير برامج ضمان أو كفالات للتسهيلات الممنوحة لتلك الشركات، ودعت إلى العمل على زيادة موائمة هذه البرامج من خلال زيادة السقوف ونسب التغطية التي تتضمنها برامج الضمان، ووضع معايير منح واضحة وتتناسب مع طبيعة تلك الشركات، إضافة إلى توفير برامج ضمان تتوافق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، والتعاون بين الجهات المحلية والدولية لتوفير تمويل بأسعار مناسبة وتخفيض كلفة الاقتراض على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بدورها، قالت مديرة المشروع في الوكالة الألمانية للتنمية ماري جوشير، إن الهدف من هذه الورشة هو تأسيس بيئة أعمال مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل لزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وفي توفير فرص العمل، مبينة أن المشروع يهدف ايضاً إلى تمكين الدول من مواجهة التحديات المتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة والحاجة إلى دعم بيئة الاعمال خصوصا للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعم مؤسسات السوق والاستثمار الأجنبي، إلى جانب دعم الابداع وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل. وأكدت أن هذه الأدوات والآليات هي ما يحتاج له الأردن الذي يناقش حاليا حزمة من الإصلاحات المطلوبة لكسر القيود على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول مستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الأردني.

وتضمنت الورشة أربع جلسات تناولت الأولى النتائج الرئيسية لتقييم سياسات الأردن ودول حوض البحر المتوسط لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للتمويل، بينما بحثت الجلسة الثانية في الإجراءات والحوافز التي تدعم جهود الحكومة

لمعالجة التحديات التي تواجه تلك الشركات، فيما ناقشت الجلسة الثالثة دور صناديق الضمان وآليات مشاركة الخسائر، في حين سلطت الجلسة الرابعة الضوء على حزم تحفيز التمويل اللازمة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

جمعية البنوك تشارك في منتدى رجال الأعمال الأردني الفرنسي بحضور الرئيس الفرنسي فرانسوا اولاند

شاركت جمعية البنوك في الأردن ممثلةً برئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة ومدير عام الجمعية في أعمال منتدى رجال الأعمال الأردني الفرنسي الذي اقيم في غرفة تجارة عمان، بحضور الرئيس الفرنسي فرانسوا اولاند ورئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور، وجمع من قيادات الاعمال في البلدين الصديقين.

وعرض شحادة في ورقة عمل قدمها للمنتدى أبرز التطورات في القطاع المصرفي الأردني ودور البنوك في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. كما عرض المزايا التي توفرها البنوك العاملة في المملكة وأدوات التمويل خصوصاً التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وتطرق شحادة إلى البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل البنوك والتي يقرها البنك المركزي الاردني بالتوافق مع المعايير الدولية المتصلة بعمل البنوك خصوصا تعليمات بازل ٢ و٣.

جمعية البنوك تشارك في عضوية لجنة الخدمات في وزارة العدل

مندوباً عن جمعية البنوك، شارك مدير عام الجمعية في اجتماع لجنة الخدمات التي تم تشكيلها في وزارة العدل برئاسة وزير العدل الدكتور بسام التلهوني. وتهدف اللجنة التي يشارك فيها محامين ومسؤولين في وزارة العدل والمحاكم إلى دراسة اجراءات التقاضي وتسهيل اجراءات التنفيذ لدى المحاكم، وباقي الاجراءات المتصلة بعملية التقاضي.

صندوق الطاقة يسهل إجراءات تنفيذ اتفاقيات قروض الطاقة مع البنوك

توافقت جمعية البنوك في الأردن مع صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة على آلية لتبسيط وتسريع العمل بالاتفاقيات التي وقعتها ستة بنوك مع الصندوق من جهة والشركة الأردنية لضمان القروض من جهة أخرى.

وقدمت الجمعية خلال الاجتماع الذي عقد برئاسة كمال البكري نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، وحضور مدير عام الجمعية الدكتور، والدكتور رسمي حمزة الرئيس التنفيذي للصندوق، وماهر مطالقة المدير التنفيذي لجمعية إدامة، قدمت آليات مقترحة من البنوك لاقت قبولاً من إدارة الصندوق.

وأكد صندوق الطاقة المتجددة في كتاب أرسله لجمعية البنوك أنه عمل على تغيير آلية العمل بهدف تسريع وتبسيط إجراءات مزودي الخدمة للسخانات والخلايا الشمسية، ونشر إعلان يدعو فيه الشركات المتخصصة والعاملة في تركيب أنظمة الطاقة المتجددة وأنظمة كفاءة الطاقة للتقدم للصندوق لاعتمادها ضمن قائمة سيتم تزويد البنوك بها لتكون متاحة أمام المستفيدين. وقال الصندوق إنه سيحدد سقف الدعم للخدمة وذلك لفتح المجال للمنافسة بين الشركات ومنح حرية الاختيار للمستفيدين وتسهيل الإجراءات على البنوك.

جمعية البنوك تسلم منح صندوق الشهيد الكساسبة للطلبة المؤهلين

سلمت جمعية البنوك في الأردن الطلبة المؤهلين للاستفادة من المنح الدراسية لصندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة الذي اطلقته البنوك العاملة في المملكة تخليدا لذكرى الشهيد، وذلك بعد أن انطبقت على مجموعة منهم الشروط المقررة مسبقا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وسلمت الجمعية، بحضور أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور هاني الضمور، ٢٥ من الطلبة المقبولين في الجامعات الرسمية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، فيما تم ترحيل ٢٧ منحة للعام الدراسي المقبل، لعدم انطباق الشروط عليهم.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة جاء انطلاقا من دور المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، وتعبيراً منها عن تقديرها الكبير لدور الشهيد البطل وتخليدا لذكراه العطرة، وعرفانا لقواتنا المسلحة – الجيش العربي، ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول. وأضاف أن الصندوق يهدف إلى تقديم ٥٢ منحة دراسية، وبواقع منحة واحدة لكل لواء في المملكة لمستوى درجة البكالوريوس ولتخصصات محددة لخريجي الثانوية العامة (التوجيهي). كما بين أنه تم تقسيم المنح الدراسية إلى ٢٥ منحة يستفيد منها ٢٥ طالبا وطالبة في العام الدراسي الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦، إضافة إلى ٢٧ منحة يستفيد منها ٢٧ طالبا في العام الدراسي المقبل ٢٠١٦/٢٠١٧. وأعرب مدير الجمعية عن شكره لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على جهودها المبذولة وتعاونها مع جمعية البنوك في الردن لوضع شروط ومعايير تنافسية وعادلة وشفافة، وبما يعزز من تكافؤ الفرص بين الطلبة الأردنيين في محافظات المملكة كافة وبغض النظر عن إمكانياتهم المادية وتوزيعهم الجغرافي. كما أشار إلى احتمالية توظيف البنوك للطلبة المستفيدين من المنحة خصوصا المتفوقين والراغبين منهم بالعمل في البنوك.

من جانبه، أعرب أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن شكر الوزارة للبنوك لاستمرارهم في تنفيذ مبادرة تقديم المنح للطلبة المتفوقين وغير المقتدرين في الجامعات الرسمية، مؤكدا ان الطلبة بأمس الحاجة إلى هذه المنحة خصوصا ما ارتفاع تكاليف المعيشة والرسوم الجامعية. وقال إن الوزارة شكلت لجنة مختصة اعدت نظاما خاصا لتوزيع المنح التي قدمتها البنوك وتم اختيار الطلبة المؤهلين بحيث تغطي المنحة رسوم الساعات الدراسية. ودعا الدكتور الضمور المؤسسات الوطنية أن تحذو حذو البنوك وتقدم الدعم للطبة المتفوقين إلى جانب دعم الابداع الذي يمتازون به الطلبة.

بدورهم، أعرب أهالي الطلبة والطلاب عن شكرهم لمبادرة جمعية البنوك في الأردن بتكريم الشهيد معاذ الكساسبة وتخليد ذكراه وتمجيد الشهادة بتقديم منح للطلاب المتميزين اكاديميا وغير المقتدرين ماليا وتوفير فرصة لنيل العلم والابداع. وأكدوا تقديرهم لدور البنوك في تعزيز قيم التكافل والتضامن والتعاضد في المجتمع وتقديم الدعم للشرائح الاقل حظا، لافتين إلى أن هذه المبادرة تعكس روح المسؤولية الاجتماعية التي تؤمن بها البنوك وتطبقها، في هذه المبادرة ومبادرات عديدة أخرى تضاف إلى الدور التنموي والاقتصادي الذي تقوم به البنوك العاملة في المملكة.

ويذكر أن البنوك ومن خلال الجمعية اطلقت وشاركت في العديد من المبادرات منها دعم صندوق الحسين للأبداع والتميز، ومشروع نشر الثقافة المصرفية في مناهج التربية والتعليم، وتوقيع اتفاقيات لتدريب الطلاب المتوقع تخرجهم من كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعتي فيلادلفيا والهاشمية، والمشاركة في تقديم دعما ماليا لصندوق الأيتام، وإعادة تأهيل الحواسيب المستخدمة من قبل البنوك وتوزيعها على المدارس، إلى جانب تقديم دعما نقديا للصندوق الخير الهاشمي.

البنك المركزي الأردني يطلق برنامجين لضمان تمويل المشاريع الصغيرة الناشئة بمشاركة البنوك في الأردن

أطلق البنك المركزي الأردني يوم الثلاثاء الموافق ١ آذار ٢٠١٦ برنامجاً لضمان قروض المشاريع الصغيرة الناشئة، وبرنامج كفالة تمويل المشاريع الصغيرة الناشئة تحت إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض، لتعزيز البيئة المصرفية لهذا النوع من الشركات وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل. وأطلق البرنامج محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، بحضور رؤساء مجالس ادارات والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك العاملة في المملكة.

ويهدف البرنامج إلى تحفيز البنوك على منح قروض طويلة ومتوسطة الآجال تتلاءم مع متطلبات المشاريع الصغيرة ذات القيمة المضافة العالية. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج على مدى عشر سنوات في توفير التمويل لنحو ١٢٥٠ مشروعاً، وأن يوفر نحو ستة آلاف فرصة عمل، وذلك من خلال ضمان مخاطر تعثر القروض بنسبة ٨٥ بالمئة من القيمة الإسمية للقروض والفوائد المستحقة، على ألا يزيد مبلغ القرض عن ١٠٠ ألف دينار، فيما سيدعم البرنامج أصحاب المشاريع الريادية الابتكارية حديثة التأسيس على إطلاق مشاريعهم والاستفادة من فرص التمويل التي يقدمها البرنامج.

وبين الدكتور فريز أن هذين البرنامجين يأتيان في إطار الأهمية المتقدمة التي يوليها البنك المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الناشئة منها، باعتبارهما الوسيلة الأنجع لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل في ظل تواضع معدلات النمو الاقتصادي التي تفرضها الأوضاع الراهنة. وأضاف فريز أن هذه المبادرة تأتي استكمالاً للمبادرات السابقة التي قام بها البنك المركزي، وتهدف إلى تقوية أساسيات البيئة الاقتصادية السليمة لتوفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمار وتطوير بيئة الاعمال وتعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص وتمكينه للقيام بدوره المنشود في خلق مزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة وحفز النمو الاقتصادي. مشيراً إلى أن البنك المركزي تبنى عدداً من البرامج الهادفة لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية والتي تشمل قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة. كما أشار إلى جهود البنك المركزي في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية، لتعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات، كذلك ترخيص شركة المعلومات الائتمانية، انطلاقا من دورها في تيسير قرارات منح الائتمان وتحسين فرص الحصول على القروض للقطاعات الإنتاجية.

بدوره قال الدكتور محمد الجعفري مدير عام الشركة الاردنية لضمان القروض أن برنامج ضمان المشاريع الناشئة أو حديثة التأسيس، يأتي في إطار مجموعة برامج تعمل الشركة على تطويرها بالإضافة الى برامجها الحالية. مضيفاً أن جهود الشركة تأتي ضمن السياسة العامة للبنك المركزي بخصوص تطوير بيئة الاعمال وتوفير التمويل بالشروط والآجال المناسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع اعطاء اولوية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبين أن الشركة تعمل على تطوير خدماتها وبرامجها لتكون داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ابتداء من كونها فكرة مبدعة ورائدة أو مشروع ناشئ تحت التأسيس أو مشروع قائم يسعى للنمو والتوسع.

واوضح أن برنامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة الناشئة بمبلغ ٣٥ مليون دينار سيمول من خلال قروض بدون فائدة أو قروض ميسرة لضمان استدامة الصندوق وتعظيم الأثر الاقتصادي المتوقع الى جانب البرنامج الخاص بكفالة التمويل الاسلامي بقيمة ١٠ ملايين دينار ليبلغ مجموع البرنامجين ٤٥ مليون دينار، علما بأن مساهمة البنك المركزي في هذه البرامج ستكون من خلال تقديم قرضين بقيمة ١٠,٣ مليون دينار لبرنامج التمويل للبنوك التقليدية و ٥ ملايين مليون دينار للبرنامج الخاص بالبنوك الاسلامية.

ويقوم البرنامج على استثمار الاموال المتاحة للبرنامجين في ادوات الدين العام او ايداعات لدى البنوك، في حين يستخدم العائد المتراكم لتغطية الخسائر المحتملة للتمويلات دون المساس بقيمة الاموال المتاحة لبرنامج الضمان. وناقش فريز خلال الاجتماع قرار مجلس ادارة الشركة الاردنية لضمان القروض بخصوص زيادة رأسمالها الى ٣٠ مليون دينار بمشاركة ما بين البنك المركزي والبنوك العاملة في المملكة ودعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي لهذه الغاية. وتهدف هذه الزيادة إلى تمكين الشركة من زيادة سقوف ضمان البرامج الحالية

واستحداث ادوات ضمان جديدة للقروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمانات ائتمان صادرات لمواصلة دعم المصدرين الاردنيين.

جمعية البنوك في الأردن تشارك في ورشة عمل حول تطبيقات قانون الامثال الضريبي للحسابات الأجنبية

شاركت جمعية البنوك في الأردن في أعمال ورشة العمل التي نظمتها شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) في عمان يوم الثلاثاء الموافق ١٢ نيسان ٢٠١٦ والتي هدفت لمناقشة تطبيقات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) بمشاركة خبراء في معايير الامتثال وحضور عدد من الادارات التنفيذية للبنوك والمؤسسات المالية وممثلي شركات الوساطة المالية وشركات التأمين.

وأكد المشاركون في الورشة أهمية الامتثال في تطبيقات قانون فاتكا كونه يضمن حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر غسيل الاموال وتمويل الإرهاب ويوفر في الوقت ذاته حماية للمؤسسات المالية المحلية ويحافظ على علاقاتها كبنوك مراسلة للتعامل مع المؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأميركية و باقي دول العالم التي بدأت تتبع النهج الأميركي في تتبع دافعي الضرائب من مواطنيها.

وقال مندوب محافظ البنك المركزي نائب المحافظ الدكتور ماهر الشيخ حسن، إن البنوك تدرك أهمية تطبيق خطة الالتزام بتطبيقات فاتكا وجميع المؤسسات المالية على درجة عالية من الالتزام. وأضاف أن النموذج الذي يدرس الأردن توقيعه ضمن تطبيقات فاتكا، يتضمن توقيع الحكومة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية للتعاون في تطبيقات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية لتتولى رفع التقارير التي تصلها من المؤسسات المالية إلى مصلحة الضرائب الأميركية، الأمر الذي يحفظ الاستقرار المالي والاقتصادي للمملكة. مؤكداً أن هذا النموذج يمثل حماية أكبر المؤسسات المصرفية والمالية ويحافظ على السيادة الوطنية، ويعد أسلوباً أفضل لمعالجة موضوع التهرب الضريبي، ليس فقط مع الولايات المتحدة الأميركية، بل مع الدول التي اتخذت نهجها في متابعة حسابات مواطنيها الخارجية. وقال نائب المحافظ أن هذه النموذج الذي يتمثل بتوقيع الحكومات اتفاقية تزود بموجبها التقارير لمصلحة الضرائب الأميركية تم اعتماده من دول عديدة في المنطقة منها قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والجزائر، حيث تعد المؤسسات المالية بموجبه ممثلة في الامتثال دون الحاجة إلى توقيع اتفاقية خاصة مع مصلحة الضرائب الأميركية. مشيراً إلى أنه كلما كان مستوى الالتزام عالياً وكانت المؤسسات المالية على مستوى عالٍ، تكون هناك حماية أكبر من غسيل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب، مؤكداً حرص القطاع المالي في المحافظة على سلامة المملكة وعدم استغلال المؤسسات المالية في تحقيق ضرر اقتصادي أو امني.

وشدد نائب المحافظ على الاهتمام الكبير بثقافة الالتزام مبيناً أن البنك المركزي يبذل جهوداً في هذا المجال بعقد لقاءات مع المعنيين بدوائر الامتثال في البنوك، ودعم هذه الدوائر بالموارد الكافية بممارسة عملها.

من جانبه أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن المؤسسات المالية التي لا تلتزم برفع تقارير حول حسابات الأميركيين وتطورات حساباتهم لديها تتعرض إلى عقوبات أبرزها عدم التعامل كبنوك مراسلة، وقال أن من مصلحة المؤسسات المالية الالتزام بتطبيقات القانون، حتى لا تبقى خارج النظام المصرفي الدولي، مبيناً أن جمعية البنوك كانت من أوائل المؤسسات التي تابعت قانون فاتكا، وذلك للتوعية في تطبيقات القانون وتجنب تبعات عدم تطبيقه، ودعا إلى استثمار قانون فاتكا لتوقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الأردن والولايات المتحدة، رغم تأكيده أن قانون الضريبة الأميركي يراعي هذه المسألة. وأكد أن الأردن قطع شوطا مهماً في سبيل الالتزام بتطبيق قانون فاتكا.

وبين الشريك المسؤول في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز الأردن، ميشيل الأورفلي، أن المؤسسات المالية وخصوصاً البنوك، لديها فكرة كاملة عن تطبيقات فاتكا، ومن المهم أن تشكل شركات التأمين والوساطة المالية وشركات الاستثمار معرفة حول تطبيقات القانون. وأكد أهمية الاتفاقية التي ستوقعها الحكومة الأردنية مع مصلحة الضرائب الأميركية سينظم العلاقة بين المؤسسات المالية الأردنية ومصلحة الضرائب بحيث ترفع الحكومة التقارير الضريبية نيابة عن هذه المؤسسات، وهو ما يسهل عملية رفع التقارير، ويوفر حماية للمؤسسات

المالية ويضمن عدم تغيير قواعد الامتثال بقانون فاتكا. وعرض الخبيران محمد عراجي وفادي بوكران للإجراءات المتبعة في تطبيقات فاتكا التجارب في هذا المجال.

جمعية البنوك تشارك في ورشة عمل الشركة الأردنية لضمان القروض

شاركت جمعية البنوك في الأردن في ورشة العمل التي نظمتها الشركة الأردنية لضمان القروض بتاريخ ٦ تشرين الأول ٢٠١٦ برعاية محافظ البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع جمعية البنوك، والتي جاءت بهدف الاطلاع على التجربة الكورية في مجال ضمان القروض، خصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. وحضر الورشة الدكتور ماهر الشيخ حسن نائب المحافظ مندوباً عن محافظ البنك المركزي ، وشارك في الورشة مجموعة من مدراء وموظفي البنوك العاملين في مجال اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقال مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض، الدكتور محمد الجعفري، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دور مهم في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وقدرتها على توظيف الأيدي العاملة، ولكفاءتها في توظيف رأس المال. وأضاف، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورغم أهميتها بخلق الوظائف واسهامها في الناتج، إلا انها لا تحظى بنسبة كبيرة من التسهيلات التي تمنحها البنوك في المملكة، وهو ما يعد من التحديات الرئيسة التي تواجه هذا النوع من الشركات. وأكد الجعفري أن من التحديات الأخرى التي تواجه هذه الشركات غياب البيانات المالية حول نشاطاتها وعدم وجود سجل ائتمان، وضعف الضمانات ومن هنا يأتي عمل المؤسسة الأردنية لضمان القروض كأداة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها. وقال الجعفري إن الضمانات التي تقدمها شركة ضمان القروض تسهم بتنفيذها لمهامها في تحقيق الشمول المالي وتعزيز قدرة الشركات العاملة في السوق، لافتا إلى أن سقف الضمان في الأردن لازال متدنيا سواء كقيمة أم كنسبة من الناتج.

وحول مستقبل ضمان القروض في الأردن، أكد الدكتور الجعفري أن هناك أدواتا جديدة ابرزها الصندوق الأردني لدعم الإبداع للمساهمة في دعم المشروعات الناشئة والذي أسسه البنك المركزي الأردني بالتعاون مع البنك الدولي، مع رفع سقف الضمان للقروض التي تضمنها المؤسسة. وبين أنه لتمكين الشركة من القيام بالمهام الجديدة، وافق البنك المركزي والبنوك المساهمة في الشركة على زيادة رأسمال الشركة إلى ٣٠ مليون دينار.

وعرض الخبيران من مؤسسة ضمان القروض الكورية، جونج جو لي، وصنيونج هونج، أنظمة ضمان القروض وآليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في كوريا، إلى جانب برامج ضمانات القروض الدولية. كما استعرضا تطورات برامج ضمان القروض وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي بدأت منذ عام ١٩٦٠ ، إلى جانب استعراض أنظمة ضمان القروض في عدد من الدول منها تايوان واليابان.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الورشة تأتي ضمن برنامج تبادل المعرفة بين كوريا والأردن في مجالات عديدة أهمها الخدمات المالية، مؤكدا أهمية تجربة ضمان القروض في كوريا، خصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد من أغنى التجارب في هذا المجال على مستوى العالم، وبين أن البرنامج يمتد إلى ٨ شهور يتضمن تبادل الزيارات والخبرات في مجالات عديد، وذلك بدعم من البنك المركزي الأردني.

جمعية البنوك تشارك في اجتماع اللجنة التوجيهية لنشر الثقافة المالية

شاركت جمعية البنوك في الأردن باجتماع اللجنة التوجيهية والفنية لنشر الثقافة المالية في البنك المركزي الأردني يوم الثلاثاء الموافق ١٢ تموز ٢٠١٦، والذي التأم برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، وحضور اعضاء اللجنة.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع على المنجزات التي تحققت في مشروع التعليم المالي في المدارس، والوضع المالي للمشروع وإجراءات البنك المركزي حيال مراجعة الكشوفات المالية للمشروع والتدقيق عليها، وتعيين مدقق خارجي لتدقيق حسابات المشروع لعام ٢٠١٥ وتحديد اتعابه.

جمعية البنوك تشارك في الورشة التي نظمتها السفارة الايطالية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

شاركت جمعية البنوك في الأردن في الورشة التي نظمتها السفارة الايطالية في عمان يوم الخميس الموافق ١٠ آذار ٢٠١٦ بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والبنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن وكريف الأردن. وبحثت الورشة في أهمية تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من الوصول إلى مصادر التمويل لدورها في الاقتصاد الوطني من ناحية تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وأهمية البناء على التجربة الأردنية في تمويل هذه الشركات بمحاكاة التجربة الإيطالية في هذا المجال. كما ناقش المشاركون في الورشة النموذج الايطالي في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وقصص النجاح في هذا المجال، ودورها في تحقيق النمو وسبل تعزيز تمويل هذه الشركات.

وقال الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الوطنية والتي نعمل جميعا على تحقيقها. ولفت إلى أهمية هذا النوع من الشركات في الاقتصاد الوطني والتي تمثل حوالي ٩٥٪ وتلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والبطالة، لاسيما أنها تسهم في توظيف نحو ٧٠٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص في السوق وتسهم بحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما استعرض فريز واقع التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وجهود الحكومة والبنك المركزي في تمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل، مبيناً أن أبرز الصعوبات التي تواجه هذه الشركات تتمثل في توفير الضمانات ونقص المعلومات الائتمانية وعدم الإلمام الكافي من إدارة البنوك لهذا النوع من التمويل، منوهاً بأن الحكومة والبنك المركزي عملا على تسهيل مهمة التمويل لهذه الشركات من خلال برامج تمويل بالتعاون مع مانحين دوليين وتأسيس شركة الاستعلام الائتماني وصندوق وطني لتمويل الشركات الناشئة وصندوق أخر لضمان هذه القروض.

من جانبه قال جيوفاني براوزن السفير الايطالي في عمان أن تعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال توسيع فرص الحصول على التمويل يعد ركنا اساسيا في استراتيجية التنمية الأردنية. مشيراً إلى التجربة الايطالية في مجال تمويل هذه الشركات ومبيناً أن النظام الإيطالي يعتمد كثيراً على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نحو ٩٠٪ من الاقتصاد الإيطالي وتلعب دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي والعملية التنموية للبلاد. ولفت إلى أن العلاقات الأردنية الإيطالية تعتمد كثيراً على الصادرات وتبلغ سنويا نحو ٦٠٠ مليون يورو وتشمل الصادرات الإيطالية إلى الأردن المولدات الكهربائية والمنتجات البترولية والمجوهرات، فيما تشمل الصادرات الأردنية إلى إيطاليا الذهب والمجوهرات والالمنيوم والأسمدة الكيماوية الخام والمصنعة والمنسوجات. كما أكد براوزن أن التشابه الاقتصادي بين البلدين مع العلاقات السياسية المميزة، تشجع المجتمع الإيطالي على دعم الأردن وهو ما تم تأكيده خلال مؤتمر لندن، حيث أعلنت إيطاليا عن دعم مقداره ٤٠٠ مليون دولار للأردن ولبنان استجابة للتحديات التي تواجه هذين البلدين في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، إلى جانب الدعم الفني والتقني والمالي.

وقال موسى شحادة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، أن الاقتصاد الأردني عانى خلال السنوات الأخيرة من مجموعة من الضغوط والتحديات، والتي جاءت كمحصلة للنزاعات والاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية، وخصوصا في الدول المحيطة، وهو ما شكل ضغوطا على موارد المملكة المحدودة، وأرهق البنية التحتية للاقتصاد الوطني وعرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية ككل، بما في ذلك قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن هذه الظروف والأعباء الاستثنائية جعلت الحاجة أكبر لبرامج استثمارية استثنائية في الأردن من قبل المجتمع الدولي، لتمكنه من متابعة مهامه ومسؤولياته من ناحية وتحقيق النمو الاقتصادي من ناحية أخرى وهو

ما يتطلب المزيد من برامج التمويل الميسر وبرامج الضمان الموجهة لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، التي تعاني من ضعف في الوصول إلى مصادر التمويل حيث لا تتجاوز ما نسبته ٩٪ من إجمالي التسهيلات في أحسن الأحوال.

بدوره، قال المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية الدكتور أحمد عتيقة أن دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مصادر التمويل يعد من الاستراتيجيات التي تركز على المؤسسة في الأردن، وهو ما يشمل دعماً شاملاً لتحسين البيئة التنظيمية والقانونية للوصول إلى التمويل، موضحاً أن ذلك يشمل أيضا تقديم قروض لهذه الشركات واستشارات في هذا المجال للبنوك والمؤسسات المالية عير البنكية في المملكة.

وقالت هايكة هامغارت رئيسة مكتب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن الوصول إلى مصادر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يشكل اهتماماً استراتيجياً للبنك الذي ينظر لهذا القطاع على أنه العمود الفقري لأي اقتصاد. وأضافت أن المشروعات الصغيرة في الأردن تشكل أغلبية في الاقتصاد الأردني وتعد من أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

وأكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن أهمية الورشة تكمن في جمعها الأطراف المحلية والدولية المعنية بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من البنوك والمنظمين، والبنك المركزي الأردني، والجهات المانحة الدولية والإقليمية ممثلي الشركات من غرفة التجارة وغرف الصناعة. وأضاف أنها عرضت أمام الشركاء قصص النجاح وأدوات التمويل ورفع هذا الموضوع على سلم الأولوية ووضع أهداف سنوية لزيادة حجم التمويل لهذا النوع من الشركات مقارنة بحجم التمويل الكلي.

وقال ثوماس راهن، من جي أي زد للتعاون الألماني، في ورقة عمل قدمها بعنوان ترويج الاشتمال المالي من خلال تعزيز الحوكمة في قطاع الشركات متناهية الصغر، إن الأردن يعد ثالث دولة على مستوى المنطقة في عدد المؤسسات التي تقرض الشركات متناهية الصغير، حيث بدأت عمليات التمويل قبل نحو ٢٠ عاما وبنسبة نمو سنوية تقارب ٢٠٪، مضيفاً أن عدد المقترضين في هذا الفترة بلغ ٣٤٠ ألف مقترض نشط، بمجموع مبالغ ٢٢٢ مليون دولار.

وفي ورقة عمل حول دور الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تحت عنوان تدخلات الوكالة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مصادرة التمويل، أكد ممثل الوكالة أن مشكلة تمويل هذا النوع من الشركات لا تكمن في شح الأموال او مصادر التمويل، بل تكمن في نقص المعرفة في كيفية استقطاب وإدارة الاستثمارات، وكسب ثقة الممولين وتوفر الموجودات مقابل الضمانات. وأشار إلى طرح برنامج التنافسية الأردني والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية قطاع اقتصاد المعرفة بما يشمل التكنولوجيا النظيفة والرعاية الصحية والعلوم الحيوية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ونوه إلى برنامج تسهيلات ضمان القروض الأردني بالتعاون مع مؤسسة الاستثمار الخارجي لما وراء البحار (OPIC)، الذي يقدم ضمانات قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بالتعاون مع عدد من البنوك العاملة في المملكة، كما تناول برنامج بناء القدرات المؤسسية في مجال الطاقة، وبرنامج دعم الشركات المحلية.

واستعرض البرتو كاسترونوفو التجربة الإيطالية في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما استعرض بنك القاهرة عمان تجربته في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام الذي يوليه لهذا النوع من التمويل. واستعرض أحمد العامودي مدير عام شركة كريف الأردن، الخدمات التي ستقدمها كريف الأردن من توفير معلومات ائتمانية عن العملاء، شركات وأفراد، ما يسهل على البنوك اتخاذ القرار الاستثماري ويسرع من إجراءات منح التمويل.

جمعية البنوك تشارك في مؤتمر التكامل المصرفي العربي الذي نظمه اتحاد المصارف العربية

شاركت جمعية البنوك في الأردن ممثلةً برئيس مجلس الإدارة موسى شحادة والمدير العام للجمعية في مؤتمر التكامل المصرفي العربي

الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في بيروت بتاريخ ٣٠-٣١ آذار ٢٠١٦.

وقدم موسى شحادة ورقة عمل بعنوان "مقومات التكامل المصرفي العربي"، أكد فيها أن تفعيل التقارب العربي والعمل على بناء شراكات حقيقية تجسد التكامل الاقتصادي العربي، يعد من أهم ركائز النهوض بالاقتصادات العربية، مستعرضاً أهم هذه المقومات والتحديات التي تواجه الدول العربية وتحد من قدراته على التكامل المصرفي. وقال إن الاقتصاد العربي يتعرض منذ أكثر من خمس سنوات للعديد من التحديات والمخاطر والتي أثرت على معدلات التنمية وطالت مختلف القطاعات الاقتصادية، مبيناً أن أبرز هذه التحديات تزايد حدة الصراعات وتعمقها، إضافة لهبوط أسعار النفط والتي دفعت العديد من الدول النفطية لاستخدام احتياطاتها المالية الوقائية، واللجوء إلى خيارات التمويل ما أمكن، والسعي إلى ضبط أوضاع المالية العامة، وهو ما أظهر الحاجة إلى نمو يقوده القطاع الخاص، وإلى ضرورة تنويع النشاط الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل، لاسيما بعد أن تفاقمت معدلات البطالة في الدول العربية لتتجاوز حدود ١٦٪.

ودعا شحادة إلى اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة للتغلب على التحديات ومواجهة الضغوطات، وتعزيز البنية الاقتصادية العربية وتأهيلها لتكون منصة فاعلة للتنمية الشاملة، والعمل على تجاوز الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية، وتعزيز التحول من دول مستهلكة إلى دول منتجة يفوق انتاجها حاجة أسواقها المحلية ويتجاوزها للأسواق العالمية. وتشمل هذه السياسات والاجراءات استعادة الثقة بالبيئة السياسية العربية وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتبني برامج عمل واضحة المعالم لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة مع التركيز على زيادة الشفافية وتعزيز المسؤولية المجتمعية وإتباع الحاكمية الرشيدة، وتشجيع اقتصاديات السوق في ضوء منافسة حرة وعادلة للجميع، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي العربي وتأسيس الشركات والمشروعات الكبرى داخل الحدود العربية، والتركيز على القطاعات الواعدة وذات الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية العربية، والاستفادة من قصص النجاح المتوفرة في العديد من الدول العربية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتعميمها على باقي الدول، وتبني استراتيجيات واضحة وعملية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وأشار شحادة إلى النجاحات التي حققها الجهاز المصرفي العربي، من حيث القوة والمتانة والاستقرار أثبت مناعة واضحة في وجه التحديات المحيطة، وأثبت وجوده في الساحة العالمية. مشيراً إلى أن القطاع المصرفي العربي يتمتع بالعديد من المقومات والخصائص والتي تجعله محوراً للتنمية في الدول العربية، ومبيناً أن أهمية القطاع المصرفي العربي تتضح من خلال مؤشرات أبرزها عدد البنوك في الدول العربية الذي يقدر بنحو ٥٠٠ مؤسسة مصرفية، تضم بنوكاً تجارية وإسلامية ومتخصصة، وبموجودات تجاوزت ٣,١ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥، والتي تشكل ما نسبة ١١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، فيما بلغت ودائع العملاء في البنوك العربية حوالي ٢ تريليون دولار، وبلغت التمويلات الممنوحة من البنوك العربية حوالي ١,٧ تريليون دولار.

من جهته، قدم مدير عام الجمعية ورقة عمل بعنوان "دور الفوائض المالية في إعادة البناء والإعمار: مشروع مارشال عربي"، حيث أشار إلى أن مصادر الفوائض المالية العربية تنبع من أربعة أشكال هي موازنات الدول، والصناديق السيادية، والأموال العربية الخارجية، والبنوك والأسواق المالية العربية، مبيناً أن موجودات البنوك العربية تقد بنحو ٣,٣ ترليون دولار، وموجودات الأسواق المالية العربية تبلغ حوالي تريليون دولار، إلى جانب حوالي ١,٨ ترليون دولار موجودة لدى الصناديق السيادية العربية الستة الرئيسة.

كما تناولت الورقة تبعات انخفاض اسعار النفط على الاقتصادات العربية وحجم الفوائض المالية العربية، نظرا لأن النفط هو المصدر الأساسي والعمود الفقري لاقتصادات الدول العربية النفطية ويشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بأسعار النفط، وتأثير انخفاض أسعار النفط على الايرادات الحكومية ومعدلات الناتج والتشغيل والاستثمارات الخاصة والحكومية والمشتركة. كما أشارت الورقة إلى أبرز نتائج الدراسة المسحية التي أجرتها جمعية البنوك حول موضوع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة المتوسطة في الأردن وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة فيما يتعلق بالبنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اختتام أعمال المؤتمر، تم استخلاص العديد من التوصيات الهادفة لتعزيز التكامل المصرفي والاقتصادي في المنطقة العربية، والتي تشمل ما يلي:

تفعيل دور المصارف العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الاستثمارات العربية نحو القطاعات والمشروعات الإنمائية، والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية، وإبراز الفرص الاستثمارية أمام رؤوس الأموال العربية، وضمان توجهها نحو الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

التأكيد على أولوية تحقيق تكامل مصرفي عربي عبر مجموعة مصرفية عربية عابرة للحدود وقادرة على أداء دور أكبر في المحافل المالية الدولية. إضافة لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي العربي ليرتفع من مرحلة التجارة العربية البينية إلى مستويات الاستثمار العربي المشترك، وتأسيس الشركات والمشاريع الكبرى عبر الحدود، وهو ما يسهل تنفيذ مشروعات كبيرة عالية التكلفة ليس من السهل على أي بلد عربي أن يقوم بها منفردا.

استكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة، وإقامة اتحاد جمركي عربي، ومنطقة استثمارية عربية بهدف تعميق التعاون الاقتصادي العربي وتحفيز التجارة والاستثمارات العربية البينية، وتحقيق شراكة اقتصادية حقيقية من خلال إحياء السوق العربية المشتركة، وإطلاق المقاصة العربية المشتركة، وإرساء نظام لسوق نقدية مشتركة.

توسيع شبكة الاتصالات والتعاون المشترك مع الاتحادات المصرفية والهيئات الرقابية والتنظيمية الدولية، وتوفير البنى التحتية اللازمة للتوسع في الشمول المالي وتهيئة بيئة تنظيمية وقانونية ورقابية مؤاتيه.

إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستثمار في الدول العربية، وضمان حرية تنقل المستثمرين ورجال الأعمال العرب بين الدول العربية لتنشيط العلاقات التجارية وتوفير الفرص الاستثمارية.

توظيف فائض السيولة في المصارف العربية أو الصناديق السيادية العربية في بناء محافظ تستثمر في ما لكل دولة عربية من مزايا نسبية بغية إحداث تكامل عربي مصرفي واقتصادي في القطاعين العام والخاص.

إنجاز مشروع ربط نظام المدفوعات بين المصارف العربية لتحقيق السهولة والسلامة لحركة الأموال وحريتها وتعزيز انسياب التجارة والاستثمار وتنقل رؤوس الأموال بين الدول، وإنشاء هيئة عربية مشتركة لمتابعة قضايا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية.

مدير عام جمعية البنوك يشارك بعدد من النشاطات المتصلة بأعمال الجمعية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في مجموعة من النشاطات التي تتصل بعمل الجمعية والقطاع المصرفي بشكل عام. حيث شارك في العرض التقديمي الذي نظمته شركة سيجما للاستشارات المالية بتاريخ ٩ تشرين الأول ٢٠١٦، تم خلاله مناقشة اثر المعيار المالي الدولي (IFRS9)، وتأثيراته على القطاع المصرفي الأردني، إلى جانب السبل العملية لإدارة المحافظ الائتمانية والأعمال المترتبطة به، إلى جانب تأثير المعيار المالي الدولي على المساهمين في البنوك، ورؤسائها على حد سواء. كما شارك الدكتور قندح في اجتماع اللجنة العليا المكلفة بمتابعة وتنفيذ منح صندوق الشهيد معاذ الكساسبة الذي التأم في وزارة التعليم العالي يوم ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ بخصوص متابعة الاجراءات الخاصة بتنفيذ المنح الدراسية من صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، والمقدمة من البنوك الاعضاء وذلك للموافقة على اعتماد تنفيذ منح صندوق الشهيد معاذ الكساسبة وعددها ٢٧ منحة من خلال وزارة التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ والتي لم تستغل للعام الماضي ٢٠١٥/٢٠١٦ بسبب عدم وجود طلبة متقدمين تنطبق عليهم الشروط.

مدير عام الجمعية يشارك في المؤتمر الدولي الثالث للصخر الزيتي

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر الدولي الثالث للصخر الزيتي، الذي نظمته وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالتعاون مع جامعة كولورادو لعلوم المناجم وشركات الصخر الزيتي العاملة في المملكة، والذي التأم في قصر الملك حسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت في الفترة من ٢١-٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

وناقش المؤتمر الذي شاركت فيه هيئات محلية ودولية من المعنية في قطاعي الطاقة والتعدين، موضوعات حول تمويل المشروعات الاستثمارية للصخر الزيتي والتحديات الراهنة. كما ناقشوا مستجدات تطوير التقنيات المستخدمة في صناعة الصخر الزيتي وأهمية استقطاب اهتمام الشركات العالمية للمزيد من عمليات التنقيب والاستغلال للخام في مختلف مناطق المملكة، إلى جانب استراتيجيات وسياسات استغلال الخامات غير التقليدية كمصادر بديلة للطاقة عالميا ومحليا خصوصا خام الصخر الزيتي والتحديات الاقتصادية والاستثمارية وادارة المشكلات البيئية والاجتماعية.

وقال مدير عام الجمعية في ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر بأن البنوك تعمل باستمرار على تلبية احتياجات السوق من عمليات التمويل وتواكبها من خلال المنتجات المالية التي توفرها للعملاء سواء الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وخصوصا ما يتصل في عمليات التعدين والطاقة. مبيناً أن هناك برامج عديدة اطلقها البنك المركزي الأردني وتجاوبت معها البنوك لتوفير تمويل مناسب للشركات، ومن ضمنها الشركات العاملة في قطاع الطاقة والتعدين، إلى جانب العديد من البرامج التي تبنتها البنوك لتوفير ما يسمى بالتمويل الاخضر الذي يولي الاستدامة البيئية الاهتمام الاكبر، من خلال تمويل المباني الخضراء والمشروعات التي تراعي الاشتراطات البيئية وتقليل استهلاك الطاقة والمياه.

وقدمت شركات تطوير الصخر الزيتي العاملة في الاردن خلال المؤتمر عرض للمراحل التي قطعتها مشاريعها في المملكة للان، وسيتم تحليل ومناقشة توقعات كبرى المؤسسات العالمية المختصة بمجال الطاقة وما يتعلق بأسعار النفط المتوقعة خلال الاعوام المقبلة. وركزت أعمال المؤتمر على التحديات التي تواجهها مشروعات تطوير الصخر الزيتي في العالم بشكل عام وفي الاردن بشكل خاص، ومناقشة التطورات العالمية والمحلية والتحديات التي تواجه صناعة الطاقة في العالم.

جمعية البنوك تشارك في اجتماعات صندوق الاستثمار الاردني

شاركت جمعية البنوك في الأردن بجانب عددٍ من رؤساء مجالس إدارات البنوك العاملة في المملكة ورؤساء مجالس إدارت عددٍ من الشركات الكبرى في الاجتماعٍ الذي عقد برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور جواد العناني يوم الخميس الموافق ٣٠ حزيران ٢٠١٦ للتباحث حول صندوق الاستثمار الأردني والشركة التي ستنشأ عن الصندوق.

ودعا الدكتور جواد العناني البنوك الأردنية وكبرى الشركات والأفراد والصناديق الاستثمارية السيادية في مختلف دول العالم للمساهمة في صندوق الاستثمار الأردني والشركة التي ستنشأ عنه. وعرض العناني على رؤساء مجالس ادارات البنوك فكرة المساهمة في هذه الشركة والتي ستتولى تحديد وتنفيذ المشروعات التي يحتاجها الاردن ولها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني. وقال العناني في تصريحات صحفية على هامش الاجتماع إن جلالة الملك مهد الطريق لقانون انشاء صندوق الاستثمار الاردني الذي عقدت من اجله جلسة خاصة لمجلس الامة الاخير لإقراره بهدف استقطاب استثمارات البنوك والصناديق السيادية العربية ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد، مؤكداً الاهتمام الكبير بهذه المشروعات الوطنية التنموية والريادية والتي ستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعلى المساهمين في هذا الصندوق، ومشيراً إلى أن الصندوق يهدف إلى الاستثمار بمشروعات وطنية تنموية وريادية، موضحاً ان فكرته تقوم على الربحية من أجل استقطاب الأموال التي

نحتاجها لتنفيذ مشروعات كبرى في قطاعات استراتيجية وتنموية مثل النقل، والطاقة، والمياه، والبنية التحتية وغيرها.

وبين العناني أن المشروعات التي تضمنها صندوق الاستثمار هي مشروع شبكة السكك الحديدية والوطنية، ومشروع الربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية، ومشروع انبوب نقل النفط والمشتقات النفطية إلى موقع مصفاة البترول، وموقع الاستهلاك والتخزين، ومشروع تطوير البنية التحتية في مدينة خادم الحرمين الشريفين، ومشروع المدينة الترويحية في المطل، واية مشاريع اضافية يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس بالاتفاق مع الشركة.

كما دعا العناني الصناديق الاستثمارية السيادية في مختلف دول العالم إلى المساهمة في الشركة، والتي ستكون شركة ربحية وتتمتع بكامل الاستقلالية، مبيناً ان العديد من الصناديق الاستثمارية أبدت رغبتها في المساهمة بالشركة. وتوقع العناني ان تباشر الشركة اعمالها في العام الجاري مشيرا إلى أنه لم يحدد بعد رأس مال الشركة والذي سيصل على حد قوله بالمليارات.

ويتولى ادارة الصندوق الاستثماري الأردني مجلس إدارة برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزير التخطيط والتعاون الدولي نائبا للرئيس، ووزراء المالية والطاقة والثروة المعدنية والصناعة والتجارة والتموين ورئيس هيئة الاستثمار، وثلاثة أعضاء يسميهم مجلس الوزراء.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٦

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٦ بإصدار المطبوعات التالية:

■ التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي السابع والثلاثون لعام ٢٠١٥، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٥ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.

■ دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٦ طبعة محدثة من دليل من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن، والذي يهدف لتسليط الضوء على الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك التجارية، ولتعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك التجارية سواء من الأفراد أو الشركات. وتضمن الدليل على معلومات مفصلة وشاملة عن مختلف الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية العاملة في الأردن، مصنفةً حسب الخدمة والبنك الذي يقدمها، ووصف عام عن الخدمة، إضافة لاسم مزود الخدمة.

■ دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل من خلال تصميم استبيان خاص بالبنوك التجارية واستبيان خاص بالبنوك الإسلامية. وجاءت الدراسة في خمسة أجزاء رئيسية، حيث تضمن الجزء الأول على مقدمة تبين أهداف الدراسة وأسلوبها والعينة التي اعتمدت عليها، وتناول الجزء الثاني لمحة عن القطاع المصرفي الأردني من حيث الهيكل والانتشار الجغرافي والخصائص والعمق المالي، إضافة لاستعراض دور البنوك في الاقتصاد الأردني. فيما تناول الجزء الثالث واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وبحث الجزء الرابع في التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال بحث مجموعة من النواحي المتعلقة بوجود وحدات ودوائر وموظفين متخصصين في تمويل تلك الشركات، وأنواع التمويلات، وتكاليف التمويل، ومستويات الطلبات المقبولة والمرفوضة وأهم أسباب الرفض، والحجم النسبي لمحفظة التمويلات، وأهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك، ومدى ملائمة برامج ضمان القروض

لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لاستعراض أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي لتعزيز التمويل الموجه لهذا القطاع، واستخلاص أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما الجزء الخامس والأخير، فاستعرض أهم من الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضمن على توصيات خاصة بالبنوك، وتوصيات خاصة بتلك الشركات والجهات الأخرى ذات العلاقة.

■ تقرير الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan:

أصدرت جمعية البنوك في الأردن "تقرير الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan" والتي أعدته مؤسسة سكيما SCEMA لصالح جمعية البنوك في الأردن باللغتين العربية والانجليزية. ويعتبر هذا التقرير الأول من نوعه على مستوى المملكة والذي يهدف لتقييم جهود الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني من خلال مراجعة أنشطة الاستدامة الكلية للبنوك، ورصد التغييرات الإيجابية التي حققها القطاع المصرفي الأردني على صعيد الاستدامة، وذلك بالاعتماد على استبيان الكتروني تم توزيعه على البنوك الأعضاء، إضافة لمراجعة المعلومات المعلنة من البنوك وخصوصاً التقارير المالية وتقارير الاستدامة.

■ سلسلة كراسات الجمعية:

كراسة رقم (١): "وثيقة مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم".

كراسة رقم (٢): "دور البنوك ومؤسسات التمويل في التمكين الاقتصادي للمرأة بالتركيز على حالة الأردن"

كراسة رقم (٣): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥"